محضر الجلسة رقم 670

التاريخ: الثلاثاء 29 ذو القعدة 1430 (17 نونبر 2009)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمن أشن الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وست وعشرين دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الرابعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ملخص عن المراسلات الواردة عن المكتب.

المستشار السيد أحمد حاجي أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس المحترم،

سيدي الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة المجلس برسالة من فريق التجمع الوطني للأحرار، هذا نصها:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: تأجيل سؤال.

سلام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، يشرفني أن ألتمس منكم تأجيل السؤال الشفوي المتعلق بالإجراءات المبذولة للتخفيف من عجز الميزان التجاري.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:

رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار

الحاج المعطي بنقدور

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 10 نونبر 2009 إلى غاية يوم الثلاثاء 17 منه:

عدد الأسئلة الشفهية: 23 سؤالا؛

عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد.

شكرا لكم، الكلمة للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

كما توصل المجلس كذلك بمجموعة طلبات الإحاطة، وقد وردت عليه هذا الصباح، وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بسبع طلبات إحاطة.

وقبل الشروع في تناول مواضيعها، أطلب من السادة المستشارين التقيد بالتوقيت المحدد في ثلاث دقائق، وذلك ليتم فسح المجال لعرض جميع الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا، والمحددة في 21 سؤال.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار طلب الإحاطة.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتان والسادة المستشارين المحترمين،

عرف إقليم الراشيدية خلال الأسابيع الأخيرة زيارة ملكية تاريخية وناجحة جدا بجميع المقاييس، وعلى جميع المستويات، جسدت الارتباط التاريخي والمتين، والتلاحم القوي بين العرش وساكنة هذا الإقليم، هاته الساكنة التي خرجت عن آخرها في حشود غفيرة لاستقبال جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وللتعبير عن فرحها وابتهاجها بهذه الزيارة الملكية الميمونة.

الكل يعلم، السيد الرئيس، أهمية الواحات التي أنعم الله بها على بلادنا في الأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية، في فضاء جغرافي شاسع، وهي تضطلع بأدوار هامة، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الايكولوجي أو الثقافي أو الحضاري، ومن ضمن الأوراش التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة، اتخاذ جلالته لقرار تاريخي وحاسم واستراتيجي، يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات.

السيد الرئيس،

إن الطابع الطارئ لإحاطتنا هاته هو مطالبتنا الحكومة والبرلمان معا، بالإسراع في إخراج النصوص القانونية المحدثة والمنظمة للوكالة في أقرب وقت، ورصد الإعتمادات المالية اللازمة لها -أي للوكالة- من أجل تمكينها من القيام بالمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقها بالسرعة المطلوبة، مواكبة للوثيرة التي يريدها صاحب الجلالة لتنمية البلاد.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، وشكرا لكم على التزامكم باحترام الوقت.

الإحاطة الثانية، الكلمة فيها للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتقدم باسم الفريق الحركي إلى مجلسنا الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني، بقضية فعلا طارئة، تتعلق بخيانة الوطن والمس بوحدته الترابية.

لقد أقدمت مواطنة مغربية من أقاليمنا الجنوبية، تدعى أميناتو حيدر، على استفزاز السلطات الأمنية بمطار الحسن الأول بمدينة العيون، وهي عائدة من جولة عبر أوروبا، تروج فيها خطابا عدائيا ضد الوحدة الترابية والوطنية للمملكة المغربية، متنكرة لجنسيتها المغربية أمام حدود بلدها، الذي كبرت بنعمه، مستغلة حريته المصونة وأمنه المستقر، حاملة لهوية وجواز سفر مغربي، ومع ذلك كرست جهودها لتطعن في بلدها وتخون ثوابته ومقدساته.

فأي جريمة أكبر من مواطن علمته بلاده مفهوم الحرية، ولقنته دروس حقوق الإنسان، فأبى واستكبر، وارتضى أن يكون من الخونة الضالين، وقبل أن يتحول إلى دمية يحركها المرتزقة ومن يقف وراءهم، وتنكشف أمام الوطنية الصادقة لأبناء الصحراء المغربية الأفداد، المؤمنين بوحدة وطنهم، وإخلاصهم الدائم لرباط البيعة المقدس بين العرش والشعب.

السيد الرئيس،

الخيانة واقعة، والمؤامرة ثابتة، فأي اعتبار لمن خان وطنه، وباع نفسه لمكر الخصوم وإغراء الأعداء، هل ينتظر أن يجد الورد في استقباله في بوابة الوطن؟ إن الجواب فعلا هو الصرامة، نعم الصرامة ولا شيء غير الصرامة.

إن ما قامت به المدعوة أميناتو حيدر، ومن سبقها عن سبق الإصرار والترصد، يدفعنا من جديد إلى الدعوة من أجل إطلاق حملات تأطيرية بغية تصحيح الفهم المغلوط للحرية، والتأويل المخدوم لحقوق الإنسان، ووضع حد قانوني فاصل لاستغلال الحرية من أجل الإساءة إليها وللتوظيف الانتهازي والسياسوي لحقوق الإنسان بغية خرقها والتنكر للواجبات.

السيد الرئيس،

ارتباطا بما سبق، فالدعوة موصولة أيضا لوضع استراتيجية إعلامية وتواصلية جديدة ونوعية تفتح الباب لمختلف القوى الحية ببلادنا لدعم وتعميم مرتكزات المبادرة المغربية الهادفة إلى إقامة حكم ذاتي بالأقاليم الجنوبية للمملكة كمدخل للجهوية الموسعة، التي جعلت منها بلادنا خيارا إستراتيجيا، وتمكن من كشف زيف المناورات اليائسة والدسائس الخسيسة التي تحاك في صالونات أعداء الوحدة الترابية للمملكة.

لهؤلاء الخصوم نقول إن بلادنا لن تفرط في شبر من أرضها، ولن تنطلي عليها مؤامرات المتآمرين، ولا مكر الماكرين، وأن مآل هؤلاء الخونة المدسوسين هو الخزي والعار، والعاقبة للمتقين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا كذلك على احترامكم للوقت.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار طلب الإحاطة كذلك.

المستشار السيد الحكيم بنشماس:

شكرا السيد الرئيس.

أود باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أحيط المجلس الموقر علما بقضية طارئة، ولكن طارئة ليس بالمعنى الضيق للكلمة، طارئة بمعنى أنها

مطروحة على جدول أعمال بلادنا، وعلى جدول أعمال القوى الحية المؤمنة والمنخرطة فعلا في مسار تعزيز و إثراء المشروع الديمقراطي الحداثي، ولكننا لا نرى في الأفق استعدادا جادا وإرادة حازمة وقوية لدى الحكومة لمعالجة ما تطرحه من إشكاليات ومن أسئلة.

يتعلق الأمر، السيد الرئيس، بالحالة التي آل إليها إعلامنا العمومي، و بالذات الحالة التي وصل إليها التلفزيون العمومي، فمن المعروف، السيد الرئيس، أن بلادنا خلال العشر سنوات الأخيرة وأكثر انخرطت في عدد من الديناميات والأوراش الإصلاحية في كافة المجالات، لا يتسع الوقت لسردها وجردها مجتمعة، إلا مجال واحد هو الحقل الإعلامي، والتلفزيون بوجه خاص بقي على حاله و لم يشهد بعد طفرة نوعية تواكب بالقدر الكافي من الإيقاع السريع لهذه الأوراش والديناميات الإصلاحية التي انخرطت فيها بلادنا.

وأنا عندي مجموعة من المؤشرات تؤكد على تخلف التلفزة المغربية، وعجزها عن مواكبة هذه الديناميات الإصلاحية، وأكتفي فقط بذكر وبالوقوف عند مؤشرين أو ثلاثة مؤشرات.

المؤشر الأول، يتعلق بالحيز الذي يخصص للمسلسلات بكل أصنافها: التركية، المكسيكية، المصرية إلخ... المعطيات التي بين أيدينا تفيد أن الحيز الذي يعطى للمسلسلات يتجاوز عشر ساعات في اليوم، وهنا نتساءل السيد الرئيس، ما هي الغاية وأشنو هو الهدف من هذا الكم الهائل من المسلسلات التي تمطر المشاهدين المغاربة؟ أليست برمجة هذه المسلسلات تتم على حساب برامج كان من الممكن أن تطرح القضايا الوطنية ذات الأهمية على طاولة النقاش في التلفزيون؟ مثل قضايا من شأنها أن تواكب هذه التحولات، وهذه الأوراش التي تعرفها بلادنا على كافة المستويات.

ثم أطرح سؤالا مؤرقا وعميقا، هذا التوجه اللي كيعطي هذا القدر ديال 10 أو 12 ساعة للمسلسلات هي في معظمها تافهة، أقول تافهة لأنها تمرر منظومة من القيم تلحق أذى بشبابنا وبناشئتنا وبأطفالنا، وكتغرس فيهم القيم، يعني ماشي هي القيم اللي مطلوب يتسلحوا بها المغاربة اليوم، وهم مستعدون لكي يحتلوا موقعا محترما في حظيرة الأمم اللي كتنتبه للتحديات والإكراهات اللي كيفرضها العالم المتغير من حولنا.

المؤشر الثاني يتعلق باحترام التعدد والتنوع، فقد لاحظنا في متابعتنا للبرامج، وبالذات البرامج اللي كتقدمها 2M غياب التنوع، وعدم احترام مقتضيات التعدد والتنوع، والتركيز في الكثير من الحالات، لا أقول في كل الحالات، في الكثير من الحالات على المعالجة السطحية والشعبوية للقضايا السياسية والاجتماعية، خاصة في نشرات الأخبار، بل أكثر من ذلك لاحظنا بأن المسؤولين في القناة الثانية يمارسون واحد النوع من التهميش والحيف في حق الوجوه اللي كتحمل العلامة، الكفاءات هناك عدد من الصحفيات والصحفيين المقتدرين راكموا تجربة مهنية، ويتم تهميشهم، ولا يتم الاعتراف بهم.

مع الأسف أود أن أختم هذه المداخلة بالتذكير بأننا لنا عودة لكل الإشكالات المرتبطة بتخلف هذا الإعلام، وعدم مسايرته للديناميات الإصلاحية المرتبطة به.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار طلب الإحاطة كذلك، رجاء الالتزام باحترام الوقت السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني، أخواتي المستشارين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من القانون الداخلي لمجلس المستشارين، أحيط مجلسنا الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني علما بقضية طارئة، تتعلق بظهور حشرة تضر أشجار النخيل، شبيهة بالحشرة حفارة الطماطم، المسماة توتا أبسلوتة، والتي ألحقت أضرارا كبيرة بالمنتوج هذه السنة من الطماطم.

هذه الحشرة، السيد الرئيس، التي ظهرت بمدينة طنجة، في نخيل تم استقدامه من الخارج، من أجل التزيين ليتم بعد ذلك اكتشاف أنه يحتوي على هاته الحشرة، والتي أثبتت قدرة كبيرة على إتلاف شجرة النخيل.

وإننا إذ نحيط مجلسنا الموقر علما بذلك، فإننا ندق من خلال ذلك ناقوس الخطر، لأن أشجار النخيل بواحاتنا معرضة لخطر غير مسبوق في حالة ما إذا تم وصول هذه الحشرة إليه، رغم ما تعانيه هذه المنطقة من مرض البيوض، الذي لم ينفع معه جميع المحاولات لحد الآن.

لذلك فإننا من خلال هذا المنبر، نطالب الحكومة ومختلف المتدخلين في هذا المجال بالتعبئة واليقظة التامة لمحاصرة هذه الحشرة والقضاء عليها، حتى نضمن عدم وصولها إلى الواحات، لأن من شأن ذلك تقويض الجهود المبذولة لتنمية منطقة الواحات ببلادنا، وعلى رأسها الجهود التي قام بها، ويقوم بها صاحب الجلالة نصره الله في مجال تنمية الواحات، خاصة أثناء الزيارة المباركة والميمونة التي قام بها جلالته مؤخرا لإقليمي الرشيدية وورزازات، والتي أعطى من خلالها جلالته انطلاقة مجموعة من المشاريع الهامة والطموحة، خاصة إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات، وكذا مشروع غرس مليون نخلة بمنطقة تافيلالت، والذي رصدت له إعتمادات مالية تبلغ مليار و250 مليون درهم، وهي مشاريع كبرى وطموحة ستعود بالنفع العميم على المنطقة برمتها.

إن الزيارة الميمومة التي قام بها جلالته لإقليم الرشيدية، قد خلفت ارتياحا كبيرا لدى ساكنة المنطقة، وأدخلت البهجة والسرور على قلوبهم جميعا، فلا حديث بين سكان المنطقة إلا على هاته الزيارة التي يعتبرونها بحق نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من النماء والازدهار لهذا الإقليم.

لذلك، وضمانا للمكتسبات التي عرفتها المنطقة بهاته المشاريع، فإننا نجدد المطالبة بالعمل على حماية شجرة النخيل المباركة من كل ما يتهددها من أمراض وأخطار بمحاصرة هذه الحشرة، والقضاء عليها قبل وصولها إلى مناطق تواجد أشجار النخيل بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار طلب الإحاطة كذلك.

المستشار السيد علي سالم الشكاف:

شكرا السيد الرئيس.

يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر في إطار المادة 128 من النظام الداخلي بما تشهده الرياضة الوطنية على كافة المستويات، وخاصة كرة القدم، من نكسات وانتكاسات متتالية، يعد كارثة وطنية بامتياز.

وفي الواقع فإننا في الفريق الاشتراكي لا نجد العبارات والجمل التي يمكن أن تعكس حجم الإحباط الذي عم مختلف شرائح المجتمع المغربي، وهم يرون الهزائم المتتالية، والاستهتار التام والمطلق بالعلم الوطني في مختلف المحافل الدولية.

لقد كانت الرياضة في العقود الماضية مفخرة وطنية كبيرة، تؤجج الاعتزاز بالوطن، وتجعل المغرب أو المغربي أينما كان في العالم يفخر بانتمائه الوطني، لكن الرياضة الوطنية اليوم مع كامل الأسف أصبحت وصمة عار على جبين الوطن، جراء السياسة المتبعة والمتسمة بالارتجالية والتخبط وعشوائية القرارات والاستهتار واللامبالاة.

السيد الرئيس المحترم،

لقد طالبنا منذ سنتين بتشكيل لجنة تقصي الحقائق بخصوص أوضاع الرياضة ببلادنا، والتي بدأت تنحدر نحو الهاوية، وكان طلبنا بمثابة ناقوس للخطر، خاصة بعدما وقعت فضيحة المدربين الأجانب الذين تعاقبوا على استغلال الأموال العامة والظفر بالملايين، دون بذل أي مجهود أو نتيجة تذكر.

ولقد شرعنا بالفعل في جمع التوقيعات إلى جانب فرق برلمانية أخرى محترمة لاستكمال الإجراءات القانونية الخاصة بتشكيل لجنة التقصي وتحديد المسؤوليات، غير أن هذا العمل الوطني لم يكتمل للأسف الشديد.

إننا نجدد اليوم، السيد الرئيس، طلبنا من أجل تشكيل لجنة التقصي في أسباب الانتكاسات المتتالية للرياضة الوطنية، وفي التسيب والارتجالية الكبيرة في التعاطي مع الملف الرياضي الوطني، لا سيما في كرة القدم، رغم تنبيهات الرسالة الملكية السامية في افتتاح المناظرة الوطنية حول الرياضة، والتي كانت العزاء الوحيد لنا في تلك المرحلة التي كنا نسجل اختلالات غير مسبوقة في النتائج الرياضية على كافة المستويات.

إننا في الفريق الاشتراكي ندعو كافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين إلى مساندتنا في هذا العمل المخلص، الذي لا نقصد من وراء هذه الإحاطة السبق إليها أو تبنيه، ولكننا نقترح اليوم علنا بعدما كنا في السابق اقترحناه باشتراك مع فرق أخرى.

أملنا، السيد الرئيس، أن تكون هذه المبادرة مقدمة لتحرك إيجابي وفاعل من قبل مؤسستنا التشريعية المحترمة للقيام بدورها الرقابي الضروري، خاصة وأن الأمر يتعلق بقطاع حيوي وحساس، يهم كافة الشرائح المجتمعية ببلادنا، ويهم أساسا العلم الوطني والهوية المغربية، التي ظلت تفتخر بإنجازاتها الرياضية عبر المحافل الدولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي في إطار طلب الإحاطة كذلك.

المستشار السيد عبد الرحيم الزمزامي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

بسم فريق التحالف الاشتراكي، يشرفني أن أتناول في هذه الإحاطة خيبة الأمل الكبرى في الفريق الوطني لكرة القدم، ومدى المهانة التي أحس بها الشعب المغربي بعد النتائج الكارثية والمذلة للمنتخب الوطني لكرة القدم في الإقصائيات الخاصة بكأس إفريقيا بأنكولا وكأس العالم بجنوب إفريقيا المزمع تنظيمها سنة 2010 .

إننا لسنا بحاجة إلى التذكير بأمجاد البطولات المغربية في مختلف أجناس الرياضة، خاصة كرة القدم وألعاب القوى، والدور الايجابي لكرة القدم في الرفع من شأن بلادنا دوليا، وهو ما يستوجب علينا جميعا العمل للحفاظ على شأن الرياضة في البلاد.

إن غياب روح المسؤولية، وشيوع الاستخفاف بمشاعر الشعب المغربي، وغياب الروح الوطنية داخل المنتخب، والتسيير المتدني والمستهتر لدى مسؤولي الجامعة والوزارة الوصية، كلها سمات ميزت الوضعية، فوزارة الشباب والرياضة مسؤولة عن هذه المهزلة التي عصفت بآمال المغاربة للتأهل مونديال جنوب إفريقيا ولكأس إفريقيا.

تاريخ كرتنا يفرض علينا الحضور الدائم في كل المناسبات القارية والعالمية بفريق وطني قوي، يتم انتقاؤه على أساس الكفاءة ودقة الأداء، وليس على أشياء أخرى لا تليق بسمعة الرياضة والرياضيين، معروفة من طرف الجميع، ولن يتأتى هذا إلا بالرفع من مستوى البطولة الوطنية التي هي الخزان الحقيقي لأبطال كرة القدم.

أما الآن وقد وقع ما وقع فإن الجمهور المغربي يطالب بالحضور الدائم لمنتخبنا الوطني في المناسبات القارية والعالمية بفريق وطني قوي ومتجانس، كما أن الجامعة ملزمة بإيجاد مدرب وطني على أعلى مستوى من الكفاءة المهنية، مسنود بطاقم تقني كل حسب اختصاصه، وفتح المجال له للعمل في ظروف مناسبة وجيدة، حتى يمكن له أن يهيئ لنا منتخبا وطنيا على أعلى مستوى، تقنيا، بدنيا وفنيا، إضافة إلى تقديم الدعم للأندية المزاولة في البطولة الوطنية وإيجاد مراكز التكوين وتجهيزها بأحسن المعدات وتأطيرها بأجود الخبراء كل في اختصاصه، والعمل على الاهتمام بالفئات الصغرى في جميع مراحل نموها، وخلق منتخبات وطنية خاصة بكل الفئات، مؤطرة ومكونة على مستوى عالي.

وحتى نساهم كبرلمان في هذا المسعى النبيل ندعو إلى عقد اجتماع عاجل للجنة المختصة بحضور وزير الشباب والرياضة، والسيد رئيس الجامعة لدراسة هذه النقط، وكذلك معرفة الحقيقة وكل الحقيقة حول الأسباب التي جعلت منتخبنا الوطني العزيز على كل المغاربة ينحدر إلى هذا المستوى الرديء والمذل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة للفريق الدستوري في إطار نقطة الإحاطة.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

الإخوان تكلموا الآن، واحنا عندنا واحد السؤال واضعينو بخصوص هاد الموضوع ديال الرياضة، والإخوان الحمد لله بعدما كاين الإتحاد الاشتراكي، وكاين واحد المجموعة ديال الفرق اللي طلبوا لجنة تقصي الحقائق، فتنطلبو أنه مثلا يمشيو معنا في الطرح على أساس تكون هاد اللجنة هادي، إذن غادي ندوز للإحاطة.

لقد عودتنا الحكومة، السيد الرئيس، على مفارقات عجيبة، يحتار أمامها العقل والمنطق، فقد سمعنا أن جهات حكومية اتخذت قرار جريء بتفريغ معظم السدود، نظرا لنسبة الملأ المرتفعة، وعلى هذا الأساس اختارت الحكومة تفريغ بعض السدود بنسبة 40%، وتناست سنوات الجفاف التي مرت بها بلادنا.

هناك أشجار، السيد الرئيس، عمرها 150 سنة، فقدتها بلادنا بسبب الجفاف المتواتر، ونسيت الحكومة كل ذلك، وهنا نعتبر أن الحكومة عوض أن تلجأ إلى تنقية القنوات واستصلاح قنوات التفريغ لأنها مكلفة، لجأت إلى الحل الأسهل، وهو كما سمته الحكومة المغامرة بتفريغ السدود باتجاه البحر، وبالتالي تبذير المياه التي قد تحتاجها في المستقبل القريب.

السادة المستشارين، بالمقابل تقبل الحكومة على الزيادة في سعر الماء الموجه للسقي، وتفرض زيادات غير منطقية وغير مقبولة، ستكلف الفلاح المغربي عبئا ثقيل لا قبل له بتحمله، ولا قدرة على إضافة هذا العبء إلى عبئ مديونية السقي المتراكمة وفوائد التأخير، وارتفاع أثمان عوامل الإنتاج، بما فيها الكازوال، الذي ستفرض عليه الحكومة ضريبة على القيمة المضافة، تنعكس على سعر اللتر ب 10.3 سنتيم، وذلك السيد الرئيس، ما سيكون له وقعه الخاص على الرفع من تكلفة الإنتاج، وهذا ما سيستنكره جميع الفلاّحة، وهذا تناقض كبير، فالحكومة تقوم برمي المياه في البحر، ثم تأتي وتسارع إلى الزيادة في ثمن مياه السقي، الشمندر، قصب السكر، الأرز، وزراعات أخرى.

السيد الرئيس، في زمن تدعم فيه الدول فلاحتها لتكون قادرة على مواجهة التنافسية الدولية، ولتمكينها من وسائل تجاوز الأزمة العالمية، إذ هناك دول راجعت سعر الكازوال الموجه للفلاحة مثل فرنسا، وأخرى أعفت فلاحيها من سعر ماء السقي مثل مصر، تأتي الحكومة وهي مقبلة على الشروع في مخطط المغرب الأخضر، وفي بداية الموسم الفلاحي، تخيم عليه بوادر قلة التساقطات المطرية، لتوجه للفلاحة المغربية ضربة موجعة.

فالحكومة تقول للفلاحين، السيد الرئيس، نحن معكم بخطابنا، وضدكم بسلوكنا، ونريد أن نملأ خزينة الدولة على حسابكم، وهذه المعاملة تعد معاملة مزدوجة... إن الزيادة في الأسعار السيد الرئيس، وتنقولو يا حكومة ستؤدي بالفلاحة إلى وضع كارثي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

ننتقل الآن لنشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالا، 9 أسئلة منها آنية موجهة لكل من قطاعات العدل، الطاقة والمعادن، الشباب والرياضة، التشغيل والجالية المغربية، و 12 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات العدل، الطاقة والمعادن، الشباب والرياضة، الشؤون الخارجية، الإسكان، تحديث القطاعات العامة، الماء والبيئة، والتنمية المجالية.

نستهل هذه الجلسة إذن بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير العدل حول تنفيذ الأحكام الإدارية للمستشارين المحترمين السادة: امبارك السباعي، عبد الصمد عرشان، سيدي محمد أخطور، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد امبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات المستشارات،

الإخوان المستشارين المحترمين،

تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى إصلاح القضاء، وفي خضم الاهتمام الذي يتم إيلاؤه لتنفيذ الأحكام الإدارية، ورغم المجهودات المبذولة من طرف وزارتكم في هذا الشأن، نشير أن عددا لا يستهان به من الأحكام الإدارية الصادرة منذ عدة سنوات في حق بعض الإدارات العمومية، وعلى الرغم من حيازتها لقوة الشيء المقضي به، وكذا صدورها باسم جلالة الملك، فإنها لم تعرف طريقها إلى التنفيذ، ومما لاشك فيه أن عدم تنفيذ هذه الأحكام مخالف للمقتضيات الدستورية، التي تحرص على صيانة حقوق الإنسان والمساواة بين الأشخاص والمصداقية في القضاء.

ومع العلم أن هذا السؤال كان موضوع سؤال شفوي تقدمنا به خلال السنة الماضية، وتلقينا جوابكم، لكن الوضعية لازالت ذاتها لم تتغير، وبالتالي نجد أنفسنا مضطرين لنسائلكم، السيد الوزير، عن مصير الأحكام الصادرة ضد الإدارات العمومية، وشبه العمومية التي لم تنفذ بعد، وما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها من أجل تنفيذها؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير العدل للإجابة على السؤال.

السيد عبد الواحد الراضي وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

فيما يخص هاد السؤال الذي يتعلق بتنفيذ الأحكام في مواجهة الإدارة يجب أن نعرف بأن هذه الأحكام، هاذ التنفيذ لا يهم وزارة العدل فقط، لأن التنفيذ يهم أولا الإدارات التي هي معنية بالأحكام،

ثانيا بوزارة المالية حينما تكون في الأحكام غرامات أو أشياء من هذا القبيل، وهم كذلك الإدارة الترابية.

فكما تعلمون المتدخلين في التنفيذ هم عدة إدارات متعددة، وهذا هو اللي كيفسر بأن إلى حدود 2006 النسبة ديال التنفيذ كانت فقط 29.26%، ولكن منذ ذلك الحين اتخذت عدة إجراءات، منها عدة دوريات للسيد الوزير الأول، وعدة اجتماعات عقدت على مستوى الوزارة الأولى، وعدة اجتماعات عقدت في وزارة العدل مع الإدارات المعنية ومع مديرية الميزانية بوزارة المالية، الشيء الذي أدى إلى تحسين ملموس في نتائج التنفيذ، حيث أن في سنة 2007 وصلت نسبة التنفيذ إلى 46,53%، وفي 2008 وصلت نسبة التنفيذ إلى 48,17، وننتظر بالنسبة لسنة 2009 أن نفوق 50%.

إذن فالأشياء هي في طريق التحسين، الصعوبات لا ننكرها، ولكن كذلك نواجهها حتى نصل إلى أحسن النتائج.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد امبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على جوابه الذي نثمنه حقيقة، لكن السيد الوزير حنا كنعرفو بأنه المأمور بإجراء التنفيذ تابع لوزارة العدل، ولكن هذا المأمور، سواء كان عون قضائي أو موظف في المحكمة، لكن هاذ العون متتعطاهش صلاحية ديال الحجز كيف مكتعطى لعدد من الأشخاص اللي هم خواص، فيما يخص شركات أو كذا، ولكن هذه المؤسسات العمومية ما كيتعطاهمش هاذ القانون.

تنعرفو واحد العدد ديال المؤسسات عمومية السيد الوزير، اللي هي صادرة في حقهم أحكام سنوات هادي، رغم أن المحاكم الإدارية الآن تقوم بواجبها، والقاضي يجتهد ويخرج بواحد الإجراء اللي هو قانوني، لكن هذا الإجراء لا ينفذ السيد الوزير، هذا هو اللي جعلنا احنا تنطرحو هذا السؤال اليوم، كنتساءلو علاش هاذ الأحكام كتنفذ على الأشخاص وعلى المؤسسات وعلى الشركات، شحال ديال الشركات كنلقاوها سدت الباب ديالها لأن جرى في حقها واحد التنفيذ قضائي أو حجز، أو كذا، ولكن المسائل اللي هي كتصدر على الإدارة كنتمناو يكون اسميتو، لأن كيتبين لنا بأن الإدارة قوية على القانون، وهذا هو اللي كيتبين لنا، رغم أن الدوريات كيف ما قلتو السيد الوزير بأن الدوريات اللي صدرت من طرف السيد الوزير الأول، لكن صريحة وواضحة، ولكن لحد الساعة متبينش لنا بأنه كاين هناك أحكام تنفذت في الإدارات العمومية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير العدل حول إصلاح القضاء، وهو للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، محمد السوسي الموساوي، عبد اللطيف أبدوح، عبد الكبير برقية، عزيز الفيلالي، عبد الغاني مكاوي، علي قيوح، محمد بلحسن خيير، التيجاني حباشيش، الطيب الموساوي، إبراهيم أهل أحمد المامي، عبد الناصر الحسيسن، محمد كريمن، الكلمة لأحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد الانصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

زميلاتي، زملائي،

من المعلوم أن إصلاح القضاء هو من بين الأوراش الكبيرة والهامة المفتوحة ببلادنا، والذي يستأثر باهتمام جميع المواطنين والمواطنات بصفة عامة، والمنتسبين لقطاع العدل، والقضاة والحقوقيين بصفة خاصة، وذلك انطلاقا من تكليف جلالة الملك للسيد وزير العدل بهذا الورش الهام قصد تدبيره، ومن المعلوم كذلك أن السيد وزير العدل قد قام ولازال يقوم بعدة لقاءات وتشاورات مع شرائح المجتمع، بدء بالقضاة، ومساعدي القضاء، والمحامين، والحقوقيين، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، وكذلك انطلاق الأبواب المفتوحة أخيرا في المحاكم، الشيء الذي يحمد له، وقد مضى على تكليف جلالة الملك أزيد من ستة أو سبعة شهور بهاذ الورش الهام، إلا أننا لا نلاحظ على أرض الواقع ملامح لهذا الإصلاح.

ولهذا نود أن نسائل، السيد الوزير، أين وصلتم في هذا الورش الكبير المتعلق بإصلاح القضاء؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير العدل للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد أنكم غتكونو متفقين معايا إلى قلت بأنه غيصعاب في ثلاث دقائق أو أقل من ثلاث دقائق يقدم إنسان ما أنجز أو ما سينجز فيما يخص إصلاح القضاء، غادي نكتفي فقط بالتذكير بالمراحل اللي قطعها هاذ الإصلاح.

كما تعلمون في عيد العرش لسنة 2007 جلالة الملك أعزه الله أعلن على ضرورة الإصلاح، وقامت وزارة العدل بالقيام بتشخيص المشاكل التي يعيشها هاذ القطاع، وبعد إنهاء هاذ التشخيص وتحديد منهجية العمل، قدم تقرير أولي لجلالة الملك سنة 2008، وتفضل جلالته بإعطاء التعليمات للحكومة للبدء بإصلاح المحكمة، وإصلاح المحكمة لا يتطلب التشاور، تيطلب فقط وسائل للبناء وللتجهيز وللتحديث ولتوفير كذلك الوسائل البشرية.

كما أعطى جلالة الملك أعزه الله التعليمات لتقوم وزارة العدل بتشاورات واسعة، همت أكثر من 80 مؤسسة، وبعد هذه الاستشارة هيأت الوزارة تقرير تركيبي، وقدم هذا التركيب إلى جلالة الملك.

وفي 20 غشت من هذه السنة تفضل مولانا أمير المؤمنين، فخصص خطابا لقضية إصلاح القضاء بكامله، خطاب عيد العرش لإصلاح القضاء، وحدد فيها خارطة الطريق في ستة نقط، راكم اقريتو الخطاب الملكي وسمعتوه، ما غاديش يكون عندي الوقت الكافي باش نذكر بهاذ النقط، لكن رجعوا للخطاب الملكي.

منذ 20 غشت، الآن تقريبا أشهر، تكونت في وزارة العدل عدة لجان موضوعاتية، وبدأت تشتغ،ل والآن نتوفر على مجموعة من النصوص المتعلقة بالإصلاح، أغلب النصوص وأهم النصوص جاهزة الآن، إنما هذه النصوص، الإصلاح غادي يكون بالتشريع مغاديكونشاي بقرارات إدارية، هاذ النصوص يجب أن تأخذ طريقها العادي بالنسبة لجميع النصوص، أي أنها تمر على الأمانة العامة للحكومة والمجلس الحكومي والمجلس الوزاري، وتجي كذلك للبرلمان، اللي غادي يقول الكلمة الأخيرة فيها.

ففيما يخص التفاصيل، إن شاء الله في اجتماع لجنة العدل بمناسبة دراسة ميزانية وزارة العدل، إن شاء الله سندخل في التفاصيل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس، شكرا للسيد الوزير الذي تفضل ببسط المراحل التي قطعها هذا الورش الإصلاحي الهام، وبشرنا كذلك بأن أهم النصوص الإصلاحية التي تخص هذا القطاع قد أصبحت جاهزة على المستوى الحكومي، ونتمنى أن تحط الرحاب بالبرلمان للبدء في مناقشتها، وكذلك إخراجها إلى حيز الوجود من أجل بلورة الإصلاح على أرض الواقع.

فلا يشك أحد في النية والإرادة القوية التي موجودة لدى السيد وزير العدل، بوصفه مشرفا على قطاع العدل، وكذلك للحكومة برمتها، ولجميع الفعاليات السياسية والحقوقية، ولكن لابد في نظرنا أن تتكاثف الجهود من أجل التسريع بوثيرة هاذ العمل، لأن المواطنين استبشروا خيرا، ولازالوا مستبشرين خيرا، إنما الأعمال بالنتائج، وهم في انتظار أن تكلل تلك الأعمال على أرض الواقع، وأن يرون قضاء في حلة جديدة حسب ما يطمح إليه جلالة الملك في الخطاب التاريخي، الذي حدد بمقتضاه خارطة الطريق لهذا الإصلاح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث الموجه أيضا إلى السيد وزير العدل حول مآل صندوق التكافل العائلي، وهو للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحكيم بنشماس، المكي الحنكوري، محمد الحميدي، الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال.

المستشار السيد محمد الحميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعتبر إقرار المدونة الجديدة للأسرة مرحلة مهمة في تاريخ بلادنا، خاصة وأنها أعادت الاعتبار لمؤسسة الأسرة في إطار من التفاهم والتعاون بين الزوجين.

ومن بين الآليات الأساسية التي تم اعتمادها لضمان تفعيل ناجع لمدونة الأسرة، نصت هذه الأخيرة على إحداث صندوق للتكافل العائلي، يكفل للمرأة وأبنائها النفقة في حالة الطلاق، وفي حالة عسر الزوج وعدم تمكنه من دفع مبلغ النفقة، خاصة في ظل المآسي التي يعاني منها بعض الأطفال ضحية الطلاق، الذين يجدون أنفسهم عريضة للتشرد والضياع قبل انفصال الزوجين.

لكن السيد الوزير، ولحد الآن لازال تفعيل هذا المقتضى لم ير النور بعد على الرغم من تأكيد صاحب الجلالة خلال خطابه أمام نواب الأمة سنة 2003 على ضرورة إحداث صندوق للتكافل كآلية أساسية لضمان تفعيل ناجع لمدونة الأسرة.

لذا، السيد الوزير، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نسائلكم عن أسباب تأخير تفعيل صندوق التكافل العائلي، وعن المصادر المتوقعة لتمويل هذا الصندوق.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، والكلمة للسيد وزير العدل للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

منذ الموافقة على قانون الأسرة الجديد، هيأت وزارة العدل مشروع قانون يتعلق بإحداث صندوق التكافل العائلي، وقدم هذا المشروع إلى المجلس الحكومي، فارتأى مجلس الحكومة أنه يجب تعميق الدراسة وتوضيح عدة نقاط:

– النقطة الأولى هي طريقة التمويل، ماشي التمويل لمرحلة معينة، ولكن التمويل الدائم، يجب ضمان التمويل المستمر لهاذ الصندوق لأن لا يمكن أن نبدأ وأن نقف في منتصف الطريق؛

– ثانيا يجب تحديد المقاييس لاستعمال هاذ الصندوق، وتحديد كذلك صفة المستفيدين والمستفيدات؛

– يجب كذلك إعطاء الضمانات بأن هذا القانون سيطبق وسينفذ في جميع مناطق تراب المملكة، لا يمكن أن نكتفي بتطبيق القانون في الرباط أو في الدار البيضاء، ولكن لا يطبق في البوادي وفي الجبال؛

– يجب كذلك تحديد المساطر التي تسهل الولوج إلى هاذ الصندوق من طرف الجميع؛

– وأخيرا يجب كذلك تحديد طريقة إدارة هاذ الصندوق، لأن هاذ الصندوق غادي يكون صندوق مهم جدا، تكون فيه أموال كثيرة، وغادي يهم الآلاف أو مئات الآلاف ديال الناس، وما غيمكنشاي متكونش عندو إدارة ديالو خاصة به، خصها تحدد.

فهذه الدراسة أعطيت لمؤسسات مختصة، مازال لحد الساعة لم تنه دراستها، و لم تعط نتائج.

وبموازاة مع هذا نقوم الآن بنقاش مثمر ومفيد مع الوزارات المعنية، مع صندوق الضمان الاجتماعي، ومع صندوق الإيداع والتدبير، لهذا احنا تنأملو أمل كبير بأننا إن شاء الله غادي نوصلو لحل ملائم ودائم، ونعمل كل ما في وسعنا للوصول إلى هذه النتائج.

وشكرا لكم على هاذ السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب عن الجواب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماس:

السيد الوزير نحن نتكلم على واحد الصندوق اللي اقترحتوه أنتم كحكومة في إطار إستراتيجية إصلاحية، الآن تخبرون المجلس الموقر بأن هناك عدد من الإشكالات، ذكرتوها، 5 إشكاليات: طريقة التمويل، المقاييس، والاستفادة، وتوفير ضمانات التطبيق في جميع مناطق المغرب، طريقة إدارة الصندوق، هاذ الإشكاليات كان من المفترض بالنسبة لحكومة تبلور إستراتيجية إصلاحية لقطاع شديد الحساسية بحال قطاع المؤسسة ديال الأسرة، كان من المفروض يكون عندها هذا التصور، الآن نلاحظ بعد كل هاذ المدة الطويلة، كنلاحظو بأنه مازال معندكمش أجوبة جاهزة، مما يؤكد بأنه المشاريع الإصلاحية التي تعدها الحكومة، إما تعد بشكل فيه واحد النوع من الارتباك، وأحيانا ارتجال، وحتى الإيقاع ديال الاشتغال، نلاحظ بأنه إيقاع بطيء، هاذي مدة طويلة، ونحن نذكر السيد الوزير المحترم عن مدة طويلة، يعني في الحياة ديال الأمم اللي في الوضع ديالنا، المفهوم ديال الزمن

خصو يتبدل، هاذي مدة طويلة قدمتو مشروع، وعرض على أنظار مجلس الحكومة، فتبين لكم بأنه كاينة أسئلة وإشكالات كبرى ما عندكمش عليها جواب، هاذي مشكلة ديالكم، المفروض أنتم تنكبوا بأقصى درجة من الحزم، ولكن بإيقاع سريع، احنا في واحد الزمن المفهوم ديال الزمن تغير فيه.

فلذلك بكل صدق، ومع كامل الاحترام، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نستغرب لهذا البطء، ونستغرب أنه كنفتحو أوراش، الحكومة تفتح أوراش إصلاحية، في واحد العدد من الواجهات بدون ما نكونو عندنا تصور مكتمل، حتى كنبداو نلتزمو مع الرأي العام، التزمنا معه بإحداث صندوق بهذا القدر من الأهمية، فنكتشف بعدئد بأنه ما عندناش أجوبة على الأسئلة اللي كيطرحها، فهذا يعني يدعو إلى الاستغراب صراحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أنا مبغيتش نعمل البوليميك في هاذ الموضوع هذا، اللي هو موضوع أساسي وحيوي، ومخصصي يكون موضوع ديال الجدال بيننا، الناس اللي هما تيمارسوا شؤون الدولة، وكيعرفوا المشاكل والصعوبات، تيعرفوا على أنه مكاين حتى شي مشكل اللي عندو حلول جاهزة، كتبرك على الزر والصلاة على النبي.

في عدد من المناسبات يكون الإنسان كيلزم على راسو باش يمكن لو يتقدم، ما كانش يمكن لنا نوقفو القانون ديال العائلة ديال الأسرة حتى نوجدو الحل للصندوق، فقانون الأسرة هو أهم بكثير باش أننا نوقفوه فقط على قضية الصندوق، تصاوب القانون، والقانون تيتنفذ، وكلشي كيعترف بأهميته وبإيجابياته، واحنا كنبحثو على الحل لهذه المشاكل اللي هي حقيقية مطروحة.

البطء، فعلا ما كاين حتى شي حاجة اللي هي كتمشي بسرعة البرق، ما كرهناش نمشيو بسرعة أكثر، ولكن الوسائل محدودة، المغرب ماشي بلد (un pays rentier)، عندو المداخيل وغير معرفش كيفاش يصرفها، الوسائل معندناش، كنقلبو عليها وكنبحثو عليها، وكنبغيو نبنيو الأشياء على أسس صحيحة ومتينة، كان ممكن أننا نجبرو التمويل لسنة أو سنتين أو ثلاث سنوات ومن بعد نوقفو، لا احنا ما غنمشيوش في هاد الطريق، حتى نضمنو التمويل المستمر، ونطلبو المساواة في التنفيذ ديالو عاد يمكن لنا نقومو به، ومكاين حتى شي عيب أن الإنسان ياخذ الوقت باش يتقن الأشياء عوض ما يزيد يربح الوقت ولكن في الارتجال وتكون النتائج سلبية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد وزير العدل على مساهمته معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وعددها أربعة، وقبل ذلك سأعطي حق نقطة نظام للسيد رئيس الفريق إن كانت ضمن أو في إطار تسيير الجلسة بالتمام، وإلا سأضطر إلى قطع الصوت، هذا هو اللي بغيت نقول، ومخليتونيش نقولو.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماس:

نقطة نظام، السيد الرئيس، مرتبطة بالتسيير، ولكن بالمناخ الذي يخيم على هذه المؤسسة، هذه للمرة الثانية في أقل من أسبوعين تواجه الحكومة فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب بأسلوب أرجو أن يعاد فيه النظر، الأسبوع اللي فات وزيرة الصحة قالت لي هاذي مقاربة سياسوية، والآن السيد الوزير المحترم تيقول لي بوليميك، احنا وظيفتنا هي مساءلة الحكومة، متنديروش البوليميك أو المقاربة السياسوية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول السياسة الطاقية ببلادنا، وهي للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحكيم بنشماس، عابد شكيل، العربي المحرشي، المخلص الحسين، المنصوري محمد، الوجداني محمد، مصطفى تومة، والكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد مصطفى تومة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

في بلاغ صادر للمكتب الوطني للهيدروكابورات والمعادن أعلن هذا الأخير عن اكتشافات جديدة للغاز بمنطقة الغرب، حيث أعطيت الانطلاقة لأعمال التنقيب التي كشفت بدورها عن تراكمات مهمة للغاز بمستويات احتياطية جد هامة.

في هذا الإطار نسائلكم السيدة الوزيرة عن المراحل التي قطعتها أعمال التنقيب بمنطقة الغرب؟ وما هي أهمية هذه الاكتشافات الجديدة؟ وما هي التدابير الكفيلة بوضع مخطط وطني يهدف إلى إدماج الغاز كمصدر للطاقة ونهج سياسة طاقية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات والتطورات المتلاحقة في سوق النفط العالمي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة للإجابة على السؤال، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة أمينة بن خضراء وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية بغيت نذكر بأن اكتشاف الغاز الطبيعي في المنطقة ديال الغرب البرية بالتحديد كيعود لوسط القرن الماضي، وقد عرفت هذه المنطقة عدة أبحاث توجت باكتشاف آبار ديال كميات متواضعة من الغاز الطبيعي، ولازالت الاستكشافات مستمرة من طرف المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، ومع الشركات (Circle Oil) و (Cabre)، لاستكشاف مكامن أخرى.

وفي إطار الشراكة اللي ما بين المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن والشركة الإيرلندية (Circle Oil)، أنجزت هذه الشركة 6 آبار خلال الفترة الممتدة ما بين آخر 2008 وبداية 2009، كللت كلها بالنجاح، ولقد تم تقييم القدرات الإنتاجية لهذه الآبار، التي تحتوي على كميات متواضعة من الغاز الطبيعي، وفعلا بدأ الإنتاج بالبعض منها، مما سيمكن من تحسين إنتاج الغاز، والاستجابة لحاجيات الشركات بالمنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة أيضا (Circle Oil) ستقوم بأحفار ديال 5 أو 6 آبار في سنة 2010، وفيما يخص منطقة الغرب البحرية قامت شركة (Repsol)الإسبانية و (Dana) و(Gas Natural)، بأول بئر بداية سنة 2009، ولقد تم كذلك اكتشاف آخر للغاز الطبيعي في هذا البئر، التي أظهرت الدراسات الأولية وجود كميات أوفر مقارنة مع ما اكتشف في اليابسة.

وبعد هاذ أول اكتشاف من نوعه في منطقة الغرب البحرية، والتي تكون امتدادا لنفس الطبقات الرسوبية المكتشفة في اليابسة، نعتبر هذه النتيجة كمؤشر إيجابي كيفتح آفاق جديدة للتنقيب في المنطقة البحرية.

وبغيت أيضا نذكر بأن استعمال الغاز الطبيعي ببلادنا يندرج ضمن الإستراتيجية الطاقية الوطنية، ففي سنة 2005 كان الغاز كيمثل 0.3 % في الميزان الطاقي، وداز من بعد ل 3% ملي بدات المحطة الأولى الكهربائية ديال تحضارت كتستعمل الغاز ديال الأنبوب المغربي الإسباني، ومع تشغيل المحطة الثانية ديال عين بني مطهر، غادي تدوز ل 4.7% في سنة 2010.

وحنا كنعملو اليوم في الوزارة بتكميل دراسة الجودة باش نشوفو إمكانية تأمين عقود طويلة المدى للغاز، وإلى كان هاد التأمين ممكن فغادي نقومو ببناء محطات استقبال الغاز الطبيعي المسيل من مختلف الدول المصدرة، اللي غادي تواكب الاستعمال ديال الغاز اللي كيجينا من الأنبوب المغربي الأوربي، واللي كناخذو منو الأتاوة ديال تقريبا 700مليون متر مكعب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى التومة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على ما جاء في كلامكم، هدفنا من طرح السؤال هي إشكالية ديال الطاقة، حقيقة نبغيو الغاز يكون عندنا باش ندبرو موارد جديدة، لأنه الإنتاج حوالي للي عندنا دابا في المغرب، الذي ينتج المكتب الوطني للكهرباء حوالي متنوصلوش 6000 ميكاواط، وكلها تقريبا جاية من الطاقة المائية 65%، 24% جاية من الحرارية، عندنا تنشوفو الإحصائيات يلّه 2% للطاقة الهوائية، يله 2%، الشمسية الحمد لله المغرب حباه الله بالشمس، مازال ما تم يلّه المشروع الجديد اللي دشنه صاحب الجلالة نصره الله بإقليم ورزازات يلّه غادي يخرج للوجود.

وعندنا خصاص الكهرباء، المتطلبات تقريبا سنويا 8%، تقريبا خصنا سنويا محطة حرارية، وتنعرفو المدة الزمنية ديال محطة حرارية أضعف الإيمان ثلاث سنوات، عين بني مطهر، هادي 4 أو 5 سنين باش كانت، لحد الآن مازال ما كتنتج، المحطة ديال آسفي نفس الشكل، إذن خص نسرعو بالوثيرة ديال الإنتاج، راه الإشكالية ديال الطاقة بالمغرب راه مشكل كبير في القرون الجاية، وتنعرفو التآكل ديال المحطات الكهربائية، تتآكل، الإنتاج ديال الكهرباء لا يخزن، راه إذن خصنا نفكرو بجدية ونخرجو للوجود لا الهوائية ولا الشمسية، وتنوعو مصادر الطاقة، هاذي هي الإشكالية اللي ممكنة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، والكلمة للسيدة الوزيرة للرد على تعقيب السيد المستشار.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الجواب ديالي كان على السؤال اللي مطابق بالغاز، بغيت نذكر بأن الإستراتيجية الطاقية واضحة الملامح، راها موجودة ببرامج على المدى القصير والطويل والمتوسط، باش

غادي ننشئ قدرات إنتاجية إضافية تفوق 5500 ميكاوات أي أكثر من القدرات التي هي منشأة اليوم في آخر سنة 2008 بالتنويع ديال الباقة الكهربائية، بما فيها الفحم النظيف، الغاز، الطاقة الريحية والطاقة الشمسية، كيف اللي جا في البرنامج اللي قدمناه قدام سيدنا الله ينصرو، في 02 نونبر 2009.

ثانيا، بغيت نذكر بأن هذه الإستراتجية كانت مرحلة مهمة في النقاش العام مع جميع المتدخلين، لا في القطاع، ولا في قاعة البرلمان، ولا مجلس المستشارين، وقدمناها في جميع المحطات، وناقشناها في أخر المطاف في المناظرة الأولى ديال مارس، وانبثق عليها برامج على أرض الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني الموجه إلى السيدة الوزيرة حول استراتجية الطاقة ببلادنا، وهو للمستشارين السادة: زبيدة بوعياد، لطيفة الزيواني، امبارك النفاوي، أبو بكر عبيد، محمد نقاذ، المختار صواب، حفيظ وشاك، علي سالم الشكاف، عبد الرحمان أشن، مولود السقوقع، الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة والأخوات المستشارين،

أظهرت عدة تقارير ودراسات أن المغرب سيعرف أزمة طاقية، ستحتد مع مرور الوقت إن لم يتخذ إجراءات وتدابير استعجالية لمواجهة هذه الأزمة، ولقد أعلنتم السيدة الوزيرة أمام البرلمان عن وجود استراتجية طاقية تأخذ في الحسبان هذه الأزمة، وتعد سيناريوهات لمواجهة الآثار على الاقتصاد الوطني وعلى الحاجيات الطاقية ببلادنا.

فما هي الخطوط الأساسية لهذه الإستراتجية الطاقية التي تعتمدها وزارتكم؟ وما هو موقع الطاقات المتجددة في هذه الإستراتجية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة عن السؤال.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بحال اللي قلت الآن، واستحضارا للإكراهات التي يطرحها مشكل الطاقة ببلادنا عملت الوزارة بتعليمات ملكية سامية على بلورة إستراتجية جديدة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وأعظم النقط هي:

- توفير باقة كهربائية مثلى، تأخذ بعين الاعتبار خيارات تكنولوجية موثوقة وتنافسية؛
- رفع حصة الطاقات المتجددة في الميزان الطاقي الوطني؛

اعتماد النجاعة الطاقية كأولوية وطنية؛

تعبئة الموارد الطاقية الوطنية؛

- الاندماج في المنظومة الطاقية الجهوية؛
- الأخذ بعين الاعتبار أيضا المحافظة على البيئة.

وهاذ الإستراتيجية عندها مخططات وبرامج عمل اللي هي اليوم على أرض الواقع.

فيما يخص التوجيهات الإستراتيجية المتعلقة بهاذ القطاع، فبغيت نذكر بالبرنامج الوطني ذات الإجراءات الأولوية، اللي فيه برامج ديال بناء محطات جديدة لإنتاج الكهرباء بالفحم وبالغاز وبالطاقة الريحية.

ثانيا التطوير المهم للطاقات المتجددة بفضل برامج ديال 1500 ميكاوات اللي غادي تبنى في أفق 2012 .

ثانيا الطاقة الشمسية، والانطلاق الفعلي للعمل والدراسات الدقيقة للمشروع الضخم والمتكامل للطاقة الشمسية، الذي جاء كتوجيه من صاحب الجلالة نصره الله لهذه الإستراتيجية الطاقية، واللي غادي يمكن من بناء 200 من ميكاوات في أفق آخر 2019 لخمس محطات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية، وهاذ الطاقة الشمسية غادي تمثل في أفق 2020: 42% الطاقات المتجددة كاملة غادي تمثل 42% في قدرات الإنتاج الإجمالية، منها 14% الطاقة الريحية، 14% الطاقة الشمسية، 14% من الطاقة الكهرومائية.

وفي نفس الوقت كنعملو على برنامج العمل من الناحية ديال النجاعة الطاقية مع جميع الوزارات المعنية، ولاسيما وزارة النقل، وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الإسكان باش يدخلوا جميع المعايير و(les audits énergétiques) في جميع الميادين باش يواكبوا الضرورة باش هاذ النجاعة الطاقية تولي أولوية في جميع المناطق، وفي جميع الصناعات.

ومع هذا كاين الرؤية على المدى الطويل بدخول الطاقة النووية ما بين 2020 و 2025 أو 2030 واللي الدراسات الدقيقة راها كتندرج.

في نفس السياق عملنا إعادة النظر في جميع القوانين، وغادي تقدم إن شاء الله أمام مجلسكم الموقر القانون المتعلق بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وإحداث الوكالة الوطنية للطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية، واللي كانوا عليه جلسات عمل في مجلس النواب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين للرد على جواب السيدة الوزيرة.

المستشار السيد علي سالم الشكاف:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على هذه التوضيحات، أريد فقط الإشارة على أن هذا السؤال طرح منذ سنة، ولكن نرى في الفريق الاشتراكي على أن أهمية الأمن الطاقي للبلاد يتطلب منا تسطير إستراتيجية ذات رؤية زمنية واقعية مع تحقيق أهداف معينة، نرى من أهمها إيصال الطاقة إلى جميع المناطق، وأهم المناطق.. المناطق الهشة والفقيرة وبأثمنة مناسبة، هذا جانب مهم، لابد من الإشارة إليه، ولابد من التأكيد عليه.

مسألة أخرى مرتبطة برفع التنافسية الاقتصادية، على اعتبار أن الطاقة هي ركيزة أساسية من أجل رفع التنافسية الاقتصادية للبلاد، إيصال الطاقة لكل المناطق –قلت– والحفاظ على البيئة باستعمال بالطبع الطاقات المتجددة، كالطاقة الريحية والطاقة الشمسية، وهنا نسجل بافتخار المشروع الكبير بوارزازات، وكذلك الطاقة النووية.

الطاقة النووية من أهم الطاقات المتواجدة عالميا، ولها أهمية كبيرة إذا ما تم تبنيها في إطار تحلية مياه البحر، ومن خلال الطاقة واستعمال الطاقة النووية سنتمكن من تدبير سليم للمياه فيما يخص السياسة المائية للمملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب في حدود ما تبقى من الوقت.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت غير نذكر مرة أخرى بأن الحمد لله عندنا اليوم استراتيجية واضحة في المدى القصير، المتوسط والطويل، اللي تدراست في عدة مناسبات واللي توجت بالمناظرة الأولى للطاقة ديال 6 مارس 2009 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تحت شعار لنتحكم جميعا في مستقبلنا الطاقي، والتي تميزت بالرسالة أيضا الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين، واللي كتعطينا الطريق للعمل طبقا للتوجيهات وللمشاريع اللي قدمنا في هاذ الاستراتيجية واحنا كنعملو على هاذ المنهج هذا.

ثانيا فيما يخص الإيصال ديال الكهرباء ولا الطاقة لجميع المناطق فهاذي من المسؤولية ديالنا جميعا، وراه عملنا عليها الحمد لله، واليوم يمكن لنا نكونو فخورين بالأعمال اللي قامت بها الدولة في إطار

برنامج الكهربة القروية، حيث وصلت التغطية إلى 96% و4% اللي مزالين راه غادي تكون فيهم دراسة تكميلية ما بين المكتب الوطني للكهرباء والجماعات المحلية.

ثانيا المناطق الهشة بحال المناطق الجبلية، سيدنا الله ينصرو اعطى التوجيهات ديالو لواحد اللجنة وزارية اللي كتعمل أيضا باش تصيب جميع الحلول المناسبة باش الساكنة اللي هي في هاذ المناطق يكونوا عندها حلول مناسبة، واخذة بعين الاعتبار الحاجيات ديالها.

ومن الناحية ديال الطاقة النووية بحال اللي جا في كلام السيد المستشار المحترم، فهي مأخوذة بعين الاعتبار وكاينة لجنة وطنية تتعمل، وغادي يتطلب هاذ المشروع ديال الطاقة النووية أكثر من 10 سنوات باش إن شاء الله مور 2020 تكون أول محطة الإنتاج ديال الكهربة بهاذ الطاقة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وننتقل إلى السؤال الآني الموالي الموجه أيضا إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن حول الانقطاعات المفاجئة للتيار الكهربائي للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم واعمرو، الورزازي عبد الرزاق، محمد صالح اقميزة، الصخي الحجوب، محمد العقاوي، محمد اطريبش، أحمد التويزي، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

تعتبر الطاقة بمختلف أنواعها مادة أساسية وحيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني وللاستعمال اليومي للمواطنين، ومن بين أنواع الطاقة ذات الارتباط المباشر بالمواطنين نجد الطاقة الكهربائية، التي أصبح استعمالها متزايدا بالنسبة للإنارة ولعمل الأجهزة الإلكترونية داخل المنازل، غير أنه من الملاحظ أنه بين الفينة والأخرى يتعرض التيار الكهربائي للانقطاع المفاجئ ودون سابق إشعار، مما يؤدي إلى توقف الحركة الإنتاجية، ويعرض مختلف الأجهزة الكهربائية إلى الضرر.

وعليه فإننا نشدد، السيدة الوزيرة، في فريق الأصالة والمعاصرة على ضرورة تحمل المسؤولية الكاملة في إشعار المواطنين بكل انقطاع محتمل للتيار الكهربائي، تفاديا لهذه الأضرار الناجمة عن ذلك، وهذه الأضرار تتمثل في عدة جوانب، منها الآليات الكهربائية، ومنها الوحدات الإنتاجية من معامل ومن مصانع، وكذا المشاريع المتوسطة كالدكاكين وكالمجازر وكالمقاهي، وكالورشات الصناعية التي تتضرر من جراء هذا الانقطاع.

السيدة الوزيرة، من يتحمل مسؤوليات هذه الأضرار الجسيمة التي يتكبدها المواطنون بسبب انقطاع التيار الكهربائي؟

السيد الوزيرة، سؤال نطرحه، هل هناك تدابير متخذة مستقبلا لتجاوز هذه المخاطر الخاصة بإشعار المواطنين بانقطاع التيار الكهربائي؟

وشكرا السيد الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية بغيت نذكر أيضا بأن الوزارة كتولي أهمية كبرى لتوفير الخدمات العمومية ولاسيما الكهرباء في أحسن الظروف بجل مناطق المملكة، وبأن المكتب الوطني للكهرباء حتى هو كيعمل جاهدا على تزويد الزبناء بالكهرباء بصفة مستمرة مع صيانة وإصلاح وتحسين الشبكة الكهربائية الوطنية وجودة مكوناتها، ويخصص لهاذ المجال استثمارات جد مهمة.

بغيت نذكر أيضا بأن الانقطاعات اللي كيمكن لها توقع من حين لآخر عندها عدة أسباب:

الأولى، الانقطاعات اللي كتكون مبرمجة من أجل الصيانة والوقاية ديال المنشآت الكهربائية، واللي في بعض الأحيان كتربط ما بين المنشآت الجديدة بالشبكة الوطنية، ففي هاذ الحالة هاذي كيتم إشعار الزبناء عن انقطاع التيار الكهربائي باش ياخذوا جميع التدابير اللازمة باش يحتافظوا على الأماكن ديالهم.

كاين ثاني نوع، هو الانقطاعات الاستعجالية الغير مبرمجة، والتي تتم في بعض الحالات قصد إصلاح خلل في المنشآت الكهربائية، والذي يمكن أن تنتج عنها خسائر في التجهيزات الكهربائية، وتؤدي بالتالي إلى انقطاع اضطراري في الشبكة أو في التيار الكهربائي.

ثالث عنصر هو الانقطاعات المفاجئة الناجمة عن الأعطاب التقنية التي تتعرض لها الشبكة الوطنية، والتي تكون في أغلب الأحيان إما تابعة للتطورات ديال الطقس أو لعملية الإخراب اللي كنعرفوها بعض الأحيان في بعض المناطق.

فهاذ الحالات هاذو والمكتب الوطني كيعلم بصفة رسمية وبطريق النشر والإعلانات بواسطة الجرائد الوطنية والمحلية عن الانقطاعات اللي كتكون مبرمجة، وفي الانقطاعات المفاجئة كيعمل جميع المجهودات ديالو باش يصلح وباش يرد الكهرباء للمواطنين.

وباش نواكبو هاذ الانقطاعات الفجائية والخارجة عن إرادة المكتب الوطني للكهرباء، كيعمل هاذ الأخير بصفة مستمرة على صيانة وتقوية وتجديد منشآته الكهربائية، وعلى تحسيس الزبناء، خاصة منهم الكبار على القيام بالصيانة وتجديد أيضا لمنشآتهم الكهربائية، كما يضع رهن إشارة المواطنين فرق ديال المداومة من أجل التدخل الفوري في مثل هذه الحالات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، نحن لا ننكر بالدور الذي يقدمه المكتب الوطني للكهرباء في خدمة المواطنين، وفي تنمية وفي تقدم الاقتصاد المغربي، لأن الآن يعني كما أشرتم سابقا، بأن الاقتصاد كلو والتقدم كلو كيعتمد على الطاقة، لأن الطاقة هي المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني.

ثم هناك السيدة الوزيرة، لابد من الإشارة إلى عنصر الصيانة، لأن عنصر الصيانة في بعض المناطق نجده غالبا يعني صعيب جدا، مما يؤدي إلى أضرار، بالنسبة للدراسات التي يقوم بها، السيدة الوزيرة، المكتب الوطني للكهرباء، وخصوصا عندما يقوم بإمداد أو بوضع تلك الأعمدة الكهربائية (les pylons) وذاك الأحبال الكهربائية، هنا يكون اتفاق أو إبرام اتفاقية ما بين المكتب الوطني للكهرباء وما بين المندوبية السامية للمياه والغابات، على أساس أن تتعهد بإزاحة واجتثاث الغابة أو الغطاء الطبيعي الموجود تحت هذه الأسلاك الكهربائية.

ماذا يحدث بعد ذلك؟ فبعد مرور ثلاث سنوات، ماذا يحدث؟ فإن هاذيك الغابة تنشأ من جديد، وبالتالي عندما وبناء أيضا على هاذيك الأسلاك الكهربائية اللي مكتكونش يعني في المستوى، يقع التماس ما بين هاذيك الأسلاك الكهربائية ويحدث عنها الحرائق، كما حدث مثلا مؤخرا في مراكش، وكما حدث أيضا في ماسة درعة، إلى غيرها من المناطق التي تتعرض إلى هذه الأضرار الناجمة عن الدراسة التي تكون أحيانا يعني ناقصة.

ثم أيضا، السيدة الوزيرة، كما أشرتم بأن هناك إعلان، مكاينش إعلان، قليل، حنا ما كنتحدثوش على التيارات الخارجة عن إرادة المكتب الوطني للكهرباء، اللي هي بقوة الطبيعة والكوارث الطبيعية، اللي هي كتكون يعني أن المكتب الوطني هو السبب في في عدم...

السيدة الوزيرة، كنسألو سؤال أخير، شكون هو المسؤول على الأضرار؟ واش المواطن؟ ولا المكتب الوطني؟ ولا الدولة ولا الحكومة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزيرة للرد على تعقيب السيد المستشار فيما تبقى لك من الوقت، وهو قليل جدا السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيد وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بحال اللي قلت في الجواب فالمكتب الوطني للكهرباء هو عندو برامج مهمة لتكثيف الجودة ديال الخطوط الكهربائية على جميع التراب الوطني، عندو استثمارات باهظة لصيانة هاذ الشبكة الكهربائية، ولإيجاد جميع الحلول المناسبة باش يواكب التطور ديال الطلب على الكهرباء في جميع مناطق المملكة، إلى كاين نقط خاصة ببعض مناطق فالمكتب والمكاتب الجهوية ديالو كيبقاو رهن إشارة السادة المستشارين المحترمين باش يعطيوهم جميع المعلومات الخاصة بالمناطق اللي هم فيها، وكنأكد مرة أخرى بأن الإعلان غادي يبقى متواصل ولا مكانش كافي غادي نطلبو من المكتب باش يزيد فيه في إطار الانقطاعات اللي كتكون مبرمجة في إطار الصيانة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الآني الأخير الموجه أيضا إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن حول معضلة تقاعد شغيلة المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، للمستشارين المحترمين السادة: خديجة الزومي، كافي الشراط، عبد العزيز العزابي، عبد السلام اللبار، النعم ميارة، الكلمة لأحد الإخوة المستشارين.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة، إن مكتب الهيدروكربورات يعاني معاناة شديدة قبل أن يصبح مدمجا بين (BRPM) و(ONAREP)، حيث جاء بمخلفات كارثية في موضوع التقاعد، وأنتم السيدة الوزيرة على علم، بل أعلم الناس بهذا الملف لأنه قد جاء حين عينت مديرة بالمكتب الوطني للمساهمات المعدنية، حيث جمدت الصندوق الداخلي للتقاعد، وأصبح فقط هناك التقاعد التكميلي، علما السيدة الوزيرة أن هذا التقاعد التكميلي (CIMR) هو يبقى دائما تكميليا فقط.

علاوة على ذلك، السيدة الوزيرة، أنتم لا تؤدون كصيغة أو كواجب للمشغل فقط 9% في حين أن صناديق أخرى ومشغلون آخرون يؤدون 12%، كل هذا تكاثف ليضع سؤالا عميقا حول ما مصير المتقاعدين من هذه المؤسسة، التي تتبع لتقاعد يكون في القطاع الخاص رغم أنها قطاع عمومي؟

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيدة الوزيرة للجواب على السؤال.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية بغيت نذكر بأهم المراحل اللي عرفها ملف نظام التقاعد لعمال ومستخدمي المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن السابق (BRPM) و(ONAREP) قبل إحداث المكتب الموحد.

فقد كان في بداية الأمر انخراط مستخدمي المكتبين السابقين في الصندوق المهني المغربي للتقاعد مقتصرا على فئة العمال المؤهلين، في حين كانوا باقي المستخدمين أطر ومهندسين ووكلاء تابعين لنظام التقاعد الداخلي يخص كل مكتب على حدة، ودام هذا الوضع إلى غاية 1986، حيث اتضح أن النظام الداخلي أصبح متجاوزا فقرر آنذاك بتشاور مع وزارة المالية والإدارات المعنية آنذاك بأن يدخلوا جميع المستخدمين إلى الصندوق المهني المغربي للتقاعد، باعتباره آنذاك أحسن صندوق للتقاعد من حيث جودة خدماته واستمراره، وكان ذلك ب(dérogation) من وزارة المالية باش أعطوا الإذن للمكتبين آنذاك.

ويجب التأكيد أيضا أن كل القرارات التي اتخذت في هذا الشأن تمت باحترام المساطر المتبعة، وبعد أن عرف هاذ الصندوق المهني المغربي للتقاعد بعدة توجيهات جديدة أو إعادة الهيكلة في سنة 2000-2003 ومع انخفاض في التقاعد اللي كيرجع للمستخدمين، فعملنا دراسات آنذاك باش تسوى الوضعية ديال المستخدمين.

بغيت نذكر أيضا بأن في سنة 2001 المكتب اشترى التقاعد للوضعية ديال 664 عامل مؤقت سابقا، وترسموا ما بين 94 و98، وأدى عليها المكتب 44 مليون ديال الدرهم، وفي وسط سنة 2000 ما بين 2003 و 2005 هاد الملف انكبينا عليه بجدية، قدمناه للمجلس الإداري اللي كيترأسو السيد الوزير الأول، وفي كل المناسبات السيد الوزير الأول أكد لنا على استمرارية هاد صندوق التقاعد، وعلى الضرورة باش ننتظرو الدراسة العامة ديال صناديق التقاعد اللي هي تنكب عليها لجنة وزارية كيترأسها الوزير الأول.

رغم ذلك بقينا كنطالبو بتحسين الوضعية ديال تقاعد المستخدمين، وآخر دراسة تعملات، تقدمات في المجلس الإداري ديال 27 يوليوز 2009 مع عدة سيناريوهات باش يتحسن الوضعية، وطلبوا منا آنذاك الممثلين في مجلس الإدارة باش يتعاد النظر، واليوم وصلنا، ويمكن لي نؤكد عليه بصفة رسمية بأن السيناريو الأخير اخذينا عليه الموافقة ديال وزارة المالية باش غادي يكون إن شاء الله العمل

عليه بتحسين الوضعية ديال التقاعد ديال جميع المستخدمين ديال المكتب بعد هاد السنين ديال الدراسات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة الوزيرة.

هي في الحقيقة لم يعد أي تعقيب بما أن السيدة الوزيرة قد أدلت رسميا أن هناك حل للمتقاعدين من هذه المؤسسة، إذن أنا لا يسعني إلا أن أهنئها، وأن أذكرها بأن هذا كان وعدا قد قطعته على نفسها أثناء إضرابات 96-97 في المكتب الوطني للمساهمات المعدنية، وكذلك أقول بأن هذه من المرات القليلة التي تجيب الحكومة بشكل إيجابي جدا، فشكرا للسيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب إن كان أمكن.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أنا ما يمكن لي إلا أن أكون سعيدة بهاد نهاية الملف، لأن الاجتماع الأخير كان يوم البارحة مع ممثلي وزارة المالية، والمكتب رغم ما يقال بذل جهودا في السابق أيضا، بحال شراء التقاعد للمستخدمين اللي كانوا عاد ترسموا بالمبلغ اللي ذكرتو ديال 44 مليون، وكانت الإدارة دائما منذ سنة 2000 منكبة على هذا المشكل.

وأؤكد مرة أخرى بأن كانوا المستخدمين امشاو للصندوق الوطني (CIMR) بالإرادة ديالهم في 86، واليوم ها حنا صبنا حل تكميلي باش نحسنو التقاعد ديال الجميع، وشكرا، و كنشكر مرة أخرى السيدة المستشارة على تدخلها في هذا السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة والإيجابية معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى الأسئلة الشفهية الموجهة إلى السيد وزير الشباب والرياضة، وعددها 4 أسئلة.

السؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول انتكاسة الفريق الوطني لكرة القدم في إقصائيات الكأس الإفريقية والعالمية، للمستشارين المحترمين السادة: نبيه الحسن، إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، عادل المعطي، الغازي الغرارية، محمد احسايني، محمد برطني، البشير أهل حماد، عمر الجزولي، أحمد النماوي، سلامة حفيظي، المهدي زركو، محمد تاضومانت و عبد الحميد أبرشان.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال.

المستشار السيد لحسن نبيه:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في الواقع طرح فريقنا أسئلة سابقة حول تراجع النتائج الرياضية لبلادنا في جميع الميادين، لأن بلادنا عرفت انتكاسات رياضية متوالية خلال عمر هذه الحكومة، ونخصص سؤالنا اليوم لقطاع كرة القدم.

فقد شهد الفريق الوطني نهاية مشواره في الإقصائيات المؤهلة من كأس العالم والكأس الإفريقية للأمم بشكل مخجل، ونحن الذين كنا نطالب بتنظيم كأس العالم في بلادنا، وهذا لا يشرف تاريخ الرياضة الوطنية عموما، وتاريخ كرة القدم على وجه الخصوص.

فما وقع يوم السبت 14 نوفمبر هو فقط النقطة التي أفاضت الكأس، وقد عبر مشهد ذلك الطفل الذي اقتحم الملعب عن الوضع النفسي الذي عاشه 30 مليون مغربيا، وهم يتابعون المقابلة، ونتمنى السيد الوزير أن تطلقوا موقعا إلكترونيا للتواصل مع المواطنين واستطلاع آرائهم حول المنتخب المغربي أو الوطني.

السيد الوزير، لابد اليوم من تحديد المسؤولية عن هذا الوضع المخجل للكرة المغربية، لأن الأمر لا يتعلق فقط بالمنتخب، بل هناك مشكلة في البنية ككل، وتحتاج إلى إصلاحات عميقة ومسؤولة.

ولهذا نطلب منكم، السيد الوزير، أن تنوروا الرأي العام الوطني الذي يعيش في وضعية نفسية مأزومة، ماذا ستفعلون لتقييم الوضع وتحديد المسؤوليات؟ وأي بعد إصلاحي يمكن للمغاربة أن يستشرفوا مستقبلا أفضل للكرة الوطنية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، والكلمة للسيد وزير الشباب والرياضة للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد منصف بلخياط وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

في الحقيقة غنجاوب هاذ السؤال أولا كمواطن، ومن بعد كمسؤول، كمواطن أنا أتأسف بالعربية ديالنا وبالدرجة ديالنا كجميع المغاربة مزوي، هذاك الولد اللي تكلمت عليه كمواطن برد الغدايد ديال 30 مليون ديال المغاربة، ولو أنه غادي ندفعو واحد الغرامة للجامعة الدولية لهاد الشي اللي وقع.

كمسؤول، وزارة الشباب والرياضة والحكومة تتحمل المسؤولية ديالها في النتائج للرياضة الوطنية، هاذ المسؤولية كتجي عن طريق بعض الرياضات اللي عندها نتائج اللي هي ايجابية، مثلا هاذ الأسبوع كانت في بلادنا الحمد لله كأس العالم للكاراطي، اللي المغرب توصل إلى نتيجة حسنة، حيث أنه جينا في المرتبة الثالثة في "الكاطا"، وفي العاشرة المجموع العام بستة ميداليات، وأيضا في رياضة التنس هذا الأسبوع حيث إفريقيا المغرب ربح وكسب أربع ديال الألقاب الإفريقية من ستة، وهذه نتائج اللي هي إيجابية إجمالا.

أما في كرة القدم وصلنا واحد المستوى اللي في الحقيقة لا حول ولا قوة إلا بالله باش نكون معكم واضح ونتحمل المسؤولية ديال الحكومة، من بعد الاجتماع جلست مع رئيس الجامعة المغربية لكرة القدم، وجلسنا باش نحددو المسؤوليات، اليوم تنقولو بأنه هذه النتيجة هذه ديال فاس يوم السبت كانت نتيجة اللي هي متوقعة، حيث أنه 14لاعب دولي للفريق المغربي سبحان الله العظيم ذاك النهار امراض.

إذن هذه تساؤلات، احنا كمسؤولين كنتحملو المسؤولية ديالنا، وتنشوفو علاش هاذ 14 ديال الإخوان المغاربة ما جاوش، وشفنا بأنه الإقصاء كان اللي هو من قبل بعض الشهور، وأنا شخصيا قلت بأنه المستوى ديال الفريق الوطني ما كانش مستوى لائق، والإقصاء كأس العالم ما كانش يوم السبت، كان من قبل ستة أسابيع من يوم السبت، الإقصاء من كاس إفريقيا ما كانش في يد الفريق الوطني، حيث أن ولو كسب الفريق الوطني يوم السبت ضد الكامرون كنا غادي نكونو مقصيين من كأس إفريقيا.

اليوم احنا أمام جوج ديال الممرات، إما غادي نمشيو نشوفو اللي وقع من قبل ونضيعو الوقت في اللي وقع من قبل ونشوفو شكون هي المسؤوليات، وعلاش وكيفاش، ولا نشوفو المستقبل ونشوفو إعادة بناء فريق وطني قوي اللي تيحمر الوجه، تيجي عن طريق فريق جديد، وهاذ الشي اللي وقع، حيث أنه الجامعة كلها فريق جديد، وصل هاذي 6 شهور، الوزارة فريق جديد كلو، حيث أنه وصل من قبل شهرين إلى ثلاث شهور.

وهاد الفريق الجديد، خاصة بالنسبة للجامعة الملكية لكرة القدم، تنقول لكم بأنه داروا واحد العمل اللي هو عمل رائع، هاد العمل مازال مصرحوش به، الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم مازال مصرحاتش بالعمل ديالها، وممكن هذا هو المشكل اللي هو واقع، حيث أنه خص الشعب المغربي بغا يعرف أشنو كاين.

الحاجة الوحيدة، هو أن الجامعة غتعمل يوم السبت واحد الاجتماع مع (les membres fédérants) ديال الجميع، الجمعيات والنوادي، وغادي يصرحوا يوم السبت على برنامج عمل للجامعة المغربية لكرة القدم لإعادة البناء، وإن شاء الله نشوفو فريق وطني في المستقبل اللي يكون في المستوى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد البشير أهل حماد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لأول مرة، والحمد لله، الحكومة كتعترف بالأخطاء ديالها، واللي عدة مرات نبهناكم، نبهنا الحكومة بأن هناك خلل في قطاع الشبيبة والرياضة، أكثر من 4 سنوات وحنا كنبهوكم، واللي كنا خايفين منو هو اللي وقعنا فيه اليوم، اليوم الشعب المغربي من طنجة إلى الكويرة، ومن وجدة إلى السمارة، لازالت مرارة الهزيمة تتجرع في قلوبنا، نتألم

لها، والسبب هي المسؤولين على القطاع ديال الشبيبة والرياضة، هي المسؤولين في الجامعة.

ماشي بالبساطة، السيد الوزير، يجي ويعترف لنا ويقول لنا، حنا السيد الوزير، من المسؤول عن الهزائم والمرارة المتتالية؟ واحنا كنتجرعوها وكيتجرعها الشعب المغربي،

خصنا نوقفو عند المسؤول، واليوم الأغلبية طالبت بلجنة تقصي الحقائق، ولأول مرة الحمد لله الأغلبية كتنتبه اللي كنقولو لهم في المعارضة، مبقاتش نقولو اليوم نشوفو المستقبل، لا شكون المسؤول؟ الحمد لله الإمكانيات المادية موجودة، الإمكانيات البشرية موجودة، لاعبينا مشرفينا في أوروبا وفي العالم كلو، اللاعبين المغاربة استطاعوا أنه يبرهنوا على مدى قدرتهم على اللعب، ولكن السيد الوزير مبقاتش لا في اللاعبين ولا في... بقات في التسيير، في التسيير اللي كنبهوكم لو السادة الوزراء، المشكلة في التسيير ماشي في الشعب المغربي، وماشي في اللاعبين، وماشي في المواطنين، التسيير وإهدار أموال الشعب، اللي كتمشي هكاك.

اللاعبين، السيد الوزير، الآن اللي كانوا حملوا القميص الوطني، واللي شرفوا المغرب في 76 وفي 80 الآن طريحين الفراش، مكاين اللي سول عنهم، ماشي غير في كرة القدم، وفي الألعاب القوى، هاذوك اللي حملوا الراية الوطنية، وشرفونا كمغاربة نسيتوهم، كيفاش بغيتو ذاك اللاعبين...

السيد الوزير، المسؤول، واحنا كنطالبو بلجنة تقصي الحقائق، وكنطالبو اللي اسقانى هاذ المرارة، وهاذ الهزيمة يوقف قدامنا ونحاسبوه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، السيد الوزير نذكركم أنكم تجاوزتم الوقت بالنسبة للإجابة في الجواب بدقيقتين، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

أنا آسف السيد الرئيس، والجواب على التعقيب هو كالتالي:

أنا في الحقيقة مفهمتش هاذ التعقيب هذا لأنه الرسالة الملكية المولوية ديال 24 أكتوبر 2008 تتقول صاحب الجلالة نصره الله بعض النعوت في الرسالة: "النتائج الهزيلة والمخيبة الأمل، التساؤل المشروع بشأن ما آلت إليه الرياضة الوطنية من تدهور، إن الوضع المقلق لرياضتنا الوطنية على علاته الكثيرة يمكن تلخيصه في إشكاليات رئيسية وهي بإيجاز إعادة النظر في نظام الحكامة المعمول به في تسيير الجامعات والأندية، وملاءمة الإطار القانوني مع التطورات التي يعرفها هذا القطاع، ومعضلة التمويل، علاوة على توفير البنية التحتية الرياضية" وهاذي هي خارطة الطريق لصاحب الجلالة اللي بناء على هاذ خارطة الطريق وصلوا التحولات والتغييرات باش نبنيو مستقبل للرياضة اللي هو مستقبل إيجابي.

من بعد هاد الرسالة الملكية، الحمد لله اللي جات كخارطة طريق، الوزارة أخذتها بعين الاعتبار وبنات استراتيجية جديدة للرياضة، والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم تغيرت بصفة كلها، وهذا تيعني بأنه كاين واحد الإحساس بالنسبة لهذا.

بالنسبة للأموال اللي تتقول بأنه الموارد البشرية والأموال الموجودة، هذا غلط، حيث أنه اليوم فريق واحد اللي هو فريق أوربي عندو الميزانية اللي هي عشر مرات الوزارة، إذن إلى كتقولوا بأنه الميزانية كاينة أنا تنقول ما كايناش، وتنتحمل المسؤولية باش نقول بأنه إلى بغينا نبنيو رياضة جديدة خص التمويل ديالها.

أنا البارح كنت في قلعة السراغنة، ورئيس وداد قلعة السراغنة جا لعندي قال لي معنديش حتى لفلوس باش نمشي باش نوصل الفريق ديالي إلى العيون، وخصني نمشي 4 النوبات للعيون في السنة.

إذن خصنا الله يخليكم نديرو حصة السوق في الميزانية ديال وزارة الشباب والرياضة، ونقارنوها بحصة السوق ديال وزارة الشباب والرياضة أمام البرلمانيين والمستشارين، وإلى احذينا لجنة تقصي الحقائق، هادي غادي يعطي واحد حصة السوق اللي هي هامة جدا بالنسبة ل 0,6% ديال الميزانية ديال الوزارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول مستقبل ألعاب القوى بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي، حميد كوسكوس، عمر أدخيل، لحسن بلبصري، عمر مكدر، الهاشمي السموني، عبد المجيد الحنكاري، بناصر أزوكاغ، يحفظه بنمبارك، سعيد أرزيقي، محمد الكبوري،

أولعيد الرداد، عبد القادر قوضاض، البكاي بورجل، محمد بورمان، الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، تمر الرياضة الوطنية عموما بركود وإخفاقات متتالية سواء على صعيد كرة القدم أو ألعاب القوى، الأمر الذي لا يتناسب وتاريخ المغرب المشرق في هذه الرياضات.

ومن أجل تهييئ منتخب قوي يشرف بلادنا بإحرازه ميداليات ترفع راية المغرب في مختلف التظاهرات الدولية، نود السيد الوزير معرفة الإجراءات والمعايير الجديدة التي ستعتمدها وزارتكم، وخصوصا اللجنة الأولمبية، من أجل اختيار عناصر المنتخب الوطني التي ستشارك في الألعاب الأولمبية، التي ستحتضنها لندن سنة 2012.

السيد الوزير المحترم،

لتجنب الاختيارات في آخر لحظة، والارتجال في بعض الأحيان فيما يخص تمثيلية الرياضيين المشاركين في هذه التظاهرة المهمة، والتي لا تعطي ثمارها والنجاح المنتظر منهم، نود معرفة التدابير والاستعدادات التي تقومون بها من أجل إعداد منتخب قوي، يساير التظاهرات العالمية الكبرى.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الشباب والرياضة للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

الجواب على هذا السؤال هو أنه الوزارة اتخذت مع اللجنة الأولمبية إجراءات مهمة بالنسبة لهاته الألعاب، حيث كانت مبادرة ملكية سامية بتخصيص مبلغ مهم لإعداد الرياضيين للاستحقاقات الدولية الهامة، وعلى رأسها الألعاب الأولمبية لسنة 2012، اللي هو مهم هو أنه كاين واحد شراكة اتفاقية ما بين الوزارة وما بين اللجنة الأولمبية، وهاذ الاتفاق هذا تيقول بأنه كاين بعض النتائج اللي هي مهمة، خاصة الألعاب الفرانكفونية والألعاب العربية لألعاب القوى، ومن بعد ذلك الألعاب الأولمبية ديال 2012.

النتائج ديال الألعاب الفرانكفونية كانت نتائج جيدة، حيث أن المملكة جاءت في الرتبة الثانية بعد فرنسا، وفي ألعاب القوى في المرتبة الأولى، وأيضا في الألعاب العربية، الحمد لله، المغرب جا في المرتبة الأولى، وأيضا في الألعاب العالمية بمدينة برلين المغرب تأهل في ألعاب القوى إلى 12 نهائيات، اللي تتخلي المغرب يكون ما بين الدول الأولية في ألعاب القوى.

أنا ما كنفهمش علاش كلشي كيقول بأنه النتائج غير إيجابية؟ نتائج ألعاب القوى إيجابية، وتنوه بالجامعة المغربية لألعاب القوى، اللي عملت واحد العمل جبار، هاذ العمل الجبار تيدخل في نطاق واحد العمل اللي اليوم كاين بناء 21 حلبة لألعاب القوى في المغرب زائدة على أكاديمية محمد السادس لألعاب القوى بمدينة إفران، وخمس مراكز جهوية للتكوين، وإلى امشيتيو لجامعة ألعاب القوى غادي تلقاو الجامعة اللي هي منظمة، وفي المستوى الرفيع، مع الحسابات اللي هي مدققة، وكاين واحد (commissaire aux comptes) دولي اللي تيحقق هاذ (les comptes) ديالها.

أما بالنسبة للجنة الأولمبية، كاين واحد الاجتماعات اللي هي اجتماعات شهرية ما بين الوزارة وما بين اللجنة الأولمبية، ستقوم كل جامعة معنية اللي هي ستة الجامعات باش تختار 4 ديال أجود الرياضيين ليتم الإعداد ديالهم بالخارج عن المملكة، والآخرين اللي هما تسعين ديال الشباب اللي اختارتها هاذ اللجنة، غادي تدخل نطاق التدريب في مجمع مولاي رشيد، ولما هاذ المجمع هذا غادي يتقفل باش يتصاوب غيكون الإعداد ديالهم في المركز الرياضي للقوات المسلحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

بسم الله الرحمان الرحيم.

أشكركم السيد الوزير على ما جاء على جوابكم، إلا أننا نتساءل عن الأسباب الحقيقية في إخفاق ألعاب القوى، وخصوصا أن هناك أطرافا تسيء في تدبير هذه الرياضة، ولعل المدير التقني السابق

والأسطورة سعيد عويطة قدم برنامجا طموحا، ومشروعا نموذجيا لتكوين البطل الأولمبي وتهييئ ألعاب القوى الوطنية عموما، إلا أنه ولأسباب مجهولة قدم استقالته من الإدارة التقنية، وبالتالي أقبر برنامجه التأهيلي.

وانطلاقا من الغيرة الوطنية على أم الرياضات، نطالب من الحكومة الموقرة من جعل برامج تكوينية متوسطة وقريبة المدى من أجل تكوين أبطال يرفعون راية المغرب في المحافل الدولية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

أولا أظن بأنه مكاينش إخفاق في ألعاب القوى، ألعاب القوى رياضة اللي اليوم الحمد لله يمكن المغرب يعتز بالنتائج ديال الجامعة المغربية لألعاب القوى، الحمد لله اليوم الجامعة هي جامعة اللي هي متحمسة، دخلنا لأول مرة في النظام العالمي (le circuit Mohammed 6 d'athlétisme) اللي غادي يكون في الرباط كل سنة، كاين تنظيم آخر من طرف الأخ هشام الكروج في مدينة طنجة، كاين تدريب في جميع المدن في المغرب مع مراكز ديال التكوين، واليوم كاين 21 حلبة اللي هي في إطار الإنجاز، هاذ 21 حلبة هي متكونة من 16 حلبة في جميع مناطق المملكة، حلبة في كل منطقة، 5 ديال مراكز التكوين زائد على أكاديمية محمد السادس لألعاب القوى.

سعيد عويطة هو شي واحد اللي كنحترموه كلنا، واللي كنقدروه واللي تنديروه فوق راسنا، ولكن هو اللي استقال، حتى واحد ما طلب منو يمشي، وأظن بأن الاستقالة ديالو هي تتخص به، وأظن بأنه اعطى للرياضة المغربية ولأعاب القوى حاجات كثيرة، ومازال غيعطينا حاجات كثيرة، إذن حنا منفتحين على جميع الفعاليات المغربية، وتنطلبو المساعدة ويد المساعدة، واللي جا مرحبا به، اللي هو مهم هو نعرفو بأنه حنا في إطار البناء باش يكون هاد مراكز التكوين تتعطينا رياضيين أكفاء، كاين 90 رياضي اليوم اللي هو تيتكون منهم، 24 رياضي اللي تيتكونوا خارج المغرب، وهاذ التكوين هذا إن شاء الله غادي يعطينا نتائج إيجابية في الألعاب الأولمبية، ولكن الواحد ما ينساش النتائج الإيجابية في الألعاب العربية والفرنكوفونية والألعاب العالمية ببرلين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثالث الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول استراتيجية الوزارة لإصلاح قطاع الرياضة، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، لحسن بيجديكن، يوسف بنجلون، محمد عبو، إبراهيم الحب، عبد الرحيم عماني، عبد الله الغوثي، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهواني، الحبيب لعلج، عبد العزيز بوهدود، علي طلحة، حسن عكاشا، خيري بلخير، عبد السلام أمغار، محمد مفيد، شفيق بنكيران، العلمي التازي، الحسين أشنكلي، عبد القادر سلامة، الحو المبروح، لحسن العواني، عبد العزيز البنين، لحسن عباد، أحمد بنيس، محمد أمزال، أحمد أبرجي، عبد المالك الأعرج، محمد القندوسي، توفيق كميل، مولاي امحند المسعودي، الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال.

المستشار السيد خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

السد الوزير، رغم المجهودات التي بذلت من أجل تطوير قطاع الرياضة ببلادنا وتحسين أدائه من خلال الأوراش التي فتحتها الحكومة، وكذلك من خلال توصيات المناظرة الوطنية والرسالة الملكية، ولكن رغم هذا نحن كمغاربة لما أقصي الفريق الوطني حقيقة كل مغربي غادي يتأسف على هاذ الإقصاء، ولكن خصنا نشوفو المستقبل السيد الوزير، والمستقبل يتحمله الجميع بالخصوص الحكومة في الميزانية الهزيلة التي رصدت لقطاع الشباب والرياضة.

كذلك فيما يخص الجماعات المحلية، نعرف أن دور الجماعات المحلية بالخصوص الأراضي المتواجدة في وسط المدن، واللي ربما كيكون متنفس للأبناء باش يتعاطوا للرياضة، والآن كنسمعو الآن بعض رؤساء الجماعات كيبيعوا ذاك الأراضي وكيقولوا بأن هناك

أرباح اللي غادي تدخل إلى هذه الجماعات، ولكن دخلنا أرباح ولكن خسرنا

شباب وخسرنا الرياضة، كنشوفو منطق الربح، ولكن ما كنشوفوش الخسارة للشباب ديالنا، فين غادي يتعاطاو الشباب، وبالخصوص في وسط المدن.

كذلك تصميم التهيئة، ما دام أن هناك وزير الإسكان معنا كذلك باش نتوجهو لو كذلك، تصميم التهيئة، وبالخصوص العمران هاد الشي باش خصنا أننا نخلقو ملاعب القرب، وهاد ملاعب القرب هما اللي كيعطيو مشتل للفرق.

الآن كنشوفو أن البطولة الوطنية ضعيفة، وهذا توضح في اللقاء اللي كان اللاعبين، اللي لعبوا هاذ الأسبوع، هنا بان الضعف ديال البطولة الوطنية من حيث اللاعبين، كنا كنعتمدو إلا على المحترفين خارج الوطن، وهنا تبين الضعف ديال البطولة الوطنية وديال اللاعبين الوطنين اللي ما قدروش يسايروا المقابلة ديال 90 دقيقة، هنا خصنا نوقفو وقفة تأمل في الرياضة المغربية، وبالخصوص كرة القدم والنتائج ديالها ونشوفو المستقبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الشبيبة والرياضة للرد على السؤال.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

السيد المستشار، أنا متفق معك بأنه خصنا نشوفو المستقبل، وأنا متفق معك بأنه حنا متأسفين كلنا على اللي حصل يوم السبت، اللي حصل يوم السبت إلى جينا نحلوه بطريقة اللي هي طريقة علمية، هو أنه كنشوفو أن الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم اليوم فيها 737 فريق، هاد 737 فريق تيعطينا 57000 ديال الناس اللي هما عندهم (une licence) في الكرة، 80% ديالهم كلهم (séniors)، معنى ذلك بأنه عندهم أكثر من 21 سنة، هذا يعني بأنه الشباب اللي غادي يجي باش يعطينا فريق ويعطينا واحد (championnat) اللي هو غادي يكون قوي، ما كاينش اليوم، و كاين فرق قليلة اللي عندهم مدارس، من غير الفرق الكبيرة مكاينش فرق اللي عندهم مدارس ديال الكرة، وهذا تيتعلق بالإمكانيات ديال هذه الفرق اللي خصنا نساعدوها، إذن ما يمكناش تكون عندنا بطولة وطنية بلا ما يكونوا فرق اللي هوما أقوياء، و الوزارة اليوم عندها برنامج باش تقوي 12 فريق في كرة القدم، وتدخل في نطاق من الهواية إلى الاحترافية، واليوم الوزارة أيضا بنت واحد البرنامج ديال الحكامة عن طريق ثلاث ديال القوانين، اللي إن شاء الله غادي تدوز من البرلمان ومجلس المستشارين، وهذا تيخلينا نساعدو الجامعة باش بسرعة تعلن على برنامج للشباب، خاصة (les minims et les cadets) باش يديروا (un championnat national)، وتحمس البطولة.

ولكن في نفس الوقت، إلى خصنا بطولة وطنية قوية مخصناش نساو بأنه (les professionnels) اللي عندنا في الخارج محتاجين بهم، والدول كلها اللي تأهلت لكأس العالم متأهلاتش من طرف لاعبين اللي هما في (championnat national) تأهلت من طرف هاذ (les professionnels) اللي جاو من الخارج.

إذن اللي هو مهم، هو أنه نجيبو (les professionnels) وبطولة وطنية قوية، ويكون اندماج اللي هو تام في نطاق الروح الوطنية باش الشباب كلهم اللي تيلعبوا يكونوا تيلعبوا للوطن وللراية المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين إن كان هنالك تعقيب.

المستشار السيد خيري بلخير:

كنشكرو السيد الوزير على الجواب ديالو، مادام أنه جاء في الجواب ديالو أن هناك عدد ديال الرخص ديال اللاعبين في معدل السن ديالهم أكثر من 21 سنة، هنا كيبان لنا بأن لابد من توسيع القاعدة ديال الرياضة على الصعيد الوطني، لأن إذا مكانش توسيع ديال القاعدة بالخصوص في جميع المدن المغربية ميمكناش نعطيو أن الرياضة كاينة.

فيما يتعلق بالرياضة المدرسية، أن هناك دائما اتفاقيات مع وزارة التعليم، ولكن هاذ الاتفاقية لأن كنشوفو أن المركبات الرياضية أو الملاعب الرياضية المتواجدة في الثانويات الإعداديات تغلق يوم السبت والأحد، لمن؟ هذا هو السؤال، هاذي وزارة خاص لابد تفعيل

الاتفاقيات، الاتفاقيات اللي توقعت هادي شحال، ولكن باقية حبر على ورق.

السيد الوزير، حنا اللي كنتمناو... قلت حقيقة أن ألعاب القوى خطت واحد المخطط ديال توسيع ديال الرياضة، وضمان الأندية، وكذلك تكوين المدربين، وهاذي اللي ماشي فيه السياسة الجديدة ديال ألعاب القوى نتمنى كذلك الرياضات الأخرى تلتحق برياضة ألعاب القوى، ويكونوا النتائج لأن النتائج مكتجيش غير هكاك، تتجي بالعمل.

وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، أنا متفق بأن النتائج تتجي بعد التداريب وبعد عمل شاق وبعد سنوات من العمل والتدريب، اللي هو مهم هو أنه نعرفو بأنه باش نبنيو القاعدة خصنا نبنيو رياضة للقرب والاستراتيجية الجديدة للوزارة هي مبنية على ملاعب القرب، ومبنية على استراتيجية اللي تتخلي الوزارة تبني ملاعب للقرب في داخل الأحياء، ونفس الوقت تفعيل الاتفاقية مع وزارة التربية الوطنية.

ويمكنني الإعلان بأنه كان اجتماعات مع وزارة التربية الوطنية، واتفقنا على بناء 2 ديال الثانويات اللي هي متعلقة بالرياضة والدراسة، وهاذ 2 ثانويات وحدة غادي تكون في إفران، ووحدة غتكون في مدينة بنسليمان، واللي غادي تخلينا لأول مرة تكون شراكة فعلية ما بين وزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية الوطنية واللي الممارسة الرياضية في الثانويات غتكون مهمة مع فتح المنشآت الرياضية في الثانويات وفي الجامعات يوم السبت والأحد عن طريق واحد دفتر التحملات اللي احنا تندرسوه اليوم وتنشتغلو عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الرابع والأخير الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول استراتيجية التعاون بين وزارة الشباب والرياضة وبعض المؤسسات العمومية، للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعياد، سعيد سرار، عمر مورو، حماني أمحزون، دحمان الدرهم، مصطفى الهيبة، عبد الوهاب بلفقيه، بوشعيب هلالي، الجيلالي الصبحي، محمد الصمدي، محمد علمي، الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال.

المستشار السيد سعيد سرار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تعد الرياضة عنصرا حيويا في حياة كل المغاربة، وبشكل مباشر كرة القدم وألعاب القوى، وعلى ضوء اللقاء الدراسي الذي نظمته وزارتكم أواخر شهر أكتوبر 2008، والذي شخصت من خلاله نقط الضعف في الرياضة المغربية، وخاصة بعد التراجع الخطير خلال الألعاب الأولمبية ببكين، وقد اتفقت جل التدخلات على أهمية النهوض بالرياضات المدرسية كرافد جوهري في أفق رد الاعتبار للرياضة الوطنية.

لذا نسائلكم السيد وزير عن إستراتيجية تعاون وزارتكم وتنسيقها في نفس الموضوع مع وزارة التربية الوطنية أولا؟ وهل تنوون حذف بعض المؤسسات العمومية كالمكتب الشريف للفوسفاط، على سبيل الذكر مثلا، على دعم الرياضة في المدن الصغرى والمتوسطة، باعتبارها المصدر الأول لإنجاب الرياضيين في ألعاب القوى وكرة القدم بأقسام الهواة، بدل اقتصارها على فرق محددة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الشباب والرياضة للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات المستشارون،

أولا أنا متفق على السؤال، ومتفق بأنه وزارة الشباب والرياضة لازم تبلور إستراتيجية جديدة، اللي اليوم حنا علنا عليها، وهي في طريق التفعيل، هاد الاستراتيجية هادي مبنية على خمس نقط مهمة :

أولا: بناء ملاعب اللي هي داخلة في البنية التحتية للرياضة، ملاعب كبرى بعد فاس مراكش، أكادير، ومدينة طنجة، وملاعب صغرى اللي هي ملاعب القرب، اللي الهدف ديالها هو التقريب من المواطنين والمواطنات باش نكبرو القاعدة اللي تكلمنا عليها الرياضية والممارسة الرياضية.

ثانيا: التكوين، إستراتيجية مهمة باش التكوين يكون ملائم مع المنشآت الرياضية، ويعطينا أبطال اللي يمكن لهم يعطيونا نتائج مهمة.

ثالثا: الحكامة على صعيد الجامعة أو الأندية، وهاد الحكامة لازم تكون مهمة، وداخلة في نطاق القوانين، وكاين 3 مشاريع ديال القوانين اللي هي مهمة، واللي كتطابق هذه الحكامة.

رابعا: التمويل.

وأخيرا الشراكة مع الجماعات المحلية، وأيضا مع الوزارات الأخرى كوزارة الداخلية، ووزارة التربية الوطنية.

أنا متفق بأنه الرياضة ميمكن لها تعاود تنبع إلا إذا كان القرب، وإلى كانت الرياضة في الثانويات والجامعات رياضة منظمة بواحد الطريقة اللي يمكن لها تعطينا بعض الأبطال، هاذ الأبطال ملي غادي نشوفوهم وغادي نشوفو المستوى ديالهم لازم يمشيو للثانويات اللي يمكن لهم يقروا فيها ويدرسوا فيها، وفي نفس الوقت يتريضوا فيها هما الثانويات اللي غادي نديروا مع وزارة التربية الوطنية بمدينة بنسليمان وبمدينة إفران.

إذن استغلال المنشات الرياضية مهم، وتفعيل الشراكة مع وزارة التربية الوطنية مهم جدا، واحنا عندنا اليوم لقاءات اللي هي أسبوعية باش نفعلو واحد الشراكة اللي هي موجودة، واللي هي موقعة منذ شهر أكتوبر 2008 في المناظرة الوطنية للرياضة، إذن هذه بخلاصة الإستراتجية الجديدة للوزارة، وأنا متفق معك بأنه التربية الوطنية مساهم وشريك مهم.

أما بالنسبة للتمويل والمكتب الوطني للفوسفاط فهو اليوم كيساهم في الرياضة، خاصة في المنطقة ديال خريبكة وديال قلعة السراغنة وديال بنكرير، والبارح كنا في القلعة وشفنا بأن المكتب الوطني للفوسفاط كيساهم بطريقة إيجابية، ولكن كاين بعض المؤسسات ديال الدولة أيضا اللي تيساهموا خاصة اتصالات المغرب وصندوق الإيداع والتدبير، اللي هما تيساندوا وعندنا شراكات معهم، خاصة في الاستشهار اللي خصنا نشكروهم لأنهم تيتعاونوا مع الرياضة الوطنية لا في الرياضة ديال كرة القدم ولا في ألعاب القوى ولا الرياضات الأخرى.

وشكرا.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب إن كان هناك تعقيب.

المستشار السيد سعيد سرار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا على التوضيح، غير إلى لاحظتو السؤال ديالنا في نفس الوقت بمثابة سؤال واقتراح، حل، يعني المكتب الشريف للفوسفاط كمؤسسة على سبيل الذكر، هناك مؤسسات أخرى، اللي تنطلبو من السيد الوزير هو البحث عن هذه المؤسسات، انطلاقا من المعطى اللي جا في التدخل ديالكم، خصوصا أن الميزانية ضعيفة متتمشيش مع المتطلبات الحالية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب أو الرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا متفق على هذا الاقتراح، وفي نطاق هاذ الإستراتيجية الرابعة ديال التمويل، تم الاجتماع مع مؤسسات مهمة، لا هي وطنية ولا هي خاصة، حيث أنه الهدف من الوزارة هو أنه ملاعب القرب بعدما غادي تكون موجودة، غيتم التفويت ديالها إلى مؤسسات خاصة، وذلك في نطاق التدبير باش يكون تدبير محلي، ويكون تدبير اللي هو قريب من المواطنين والمواطنات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير الشباب والرياضة، نشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، ونتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول تفعيل وتعميم اتفاقية الشغل الجماعية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم الرماح، عبد السلام

خيرات، محمد الهبطي، حسن القاسمي، العربي الحبشي، الصادق الرغيوي، أحمد العاطفي، عبد الحميد فاتحي، عبد المالك أفرياط، محمد لشكر، حسن أكليم، محمد دعيدعة، الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

الأخت المستشارة،

موضوع سؤالنا كما توصلتم به السيد الوزير، الذي يتعلق بتفعيل اتفاقية الشغل الجماعية، الأهمية ديال هاذ السؤال، كيف كتعلمو السيد الوزير، أن أول ظهير في مجال علاقات الشغل اللي صدر بعد الاستقلال هو اللي كان في 17 أبريل 57 واللي جا حتى قبل من الظهير ديال 16 يوليوز 1957 المتعلق بالنقابات، فالأهمية ديال هاذ الاتفاقيات الجماعية عنها دور مهم في خلق علاقات مهنية، اللي كيمكن لها تساعد على الدفع والتقوية ديال العلاقات المهنية، واللي من طبيعة الحال في البداية ديال الاستقلال كان كذلك في المرحلة ديال 57-58 بعد ما تكون المجلس الأعلى للمفاوضة الجماعية، واللي إلى لاحظتيو السيد الوزير أنه مابين 11/ 12 نوفمبر 1957، و12 أبريل 1958 عقد 12 اجتماع، قبل بطبيعة الحال أن أشير إليه في الظهير ديال 57، ولكن ما صدرش القانون ديالو المنظم حتى ل29 نوفمبر 1960، معناه الأهمية ديال هاذ الإطار واللي صدر واحد العدد ديال التوصيات هامة في ذلك الحين، كان عندها مفعول جد إيجابي على علاقات الشغل.

منذ ذلك الحين وقع جمود لهاذ الإطار اللي هو مهم بعد خروج المدونة ديال الشغل من جديد وخروج المراسيم التطبيقية ديال المدونة تكون هاد المجلس، اجتمع عدة اجتماعات كيف لا حظتيو، كون واحد الاتفاقية ديال الإطار اتفاقية ديال الشغل نموذجية، إلا أنه منذ ذلك الحين وبطبيعة الحال أنتم السيد الوزير كترأسوا هاذ المجلس، مجلس المفاوضة الجماعية، وباقي المجالس الأخرى بما فيها مجلس طب الشغل، المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل.

ولكن موضوعنا الآن يتعلق بهاد المجلس، كنشوفو السيد الوزير أنه المرسوم التطبيقي اللي أشرنا له كيعطي أنه ملي نجتمعو إما نجتمعو مرتين على الأقل في السنة، وكل ما اقتضت الضرورة، كيف نرى؟ كان من الضروري كيف وقع في 58 و57 أن الاجتماعات ديال هاذ الإطار تكون جد مكثفة لأنها غتكون مناسبة للمناقشة بين الأطراف خاصة أنه عندو، هو التركيبة ديالو ثلاثية، اللي كان خص يبقى النقاش مستمر، وهو كان فرصة باش نتذاكرو في واحد العدد ديال القضايا اللي كتعلق بعلاقات الشغل المهنية.

لذلك نسائلكم السيد الوزير اشنو هو البرنامج ديالكم لتفعيل هاذ الإطار اللي هو أساسي ومهم، اللي من شأن التقوية ديالو والتفعيل ديالو أنه يخلق واحد العلاقات جد إيجابية بين أطراف الإنتاج؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد جمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم في الفريق الفيدرالي على طرحه لهذا السؤال، وأشاطركم الرأي فيما يخص أهمية الاتفاقيات الجماعية للشغل، أولا كأداة لتعزيز السلم الاجتماعي اجتماعات داخل المقاولة، ولكن كذلك للرقي بأوضاع المأجورين، وكنظن هذا من الملفات ذات الأولوية.

اليوم منذ استقلال المغرب عندنا واحد 40 اتفاقية جماعية عدد قليل جدا، بعد صدور المدونة تم التوقيع ديال نتاع 8 ديال اتفاقيات الجماعية، هاذ السنة 2009 أول اتفاقية جماعية في قطاع تصبير السمك بآسفي، نشتغل اليوم على مشروع 2 اتفاقيات جماعية، واحدة في قطاع الفلاحة بجهة سوس ماسة درعة، واللي كنا اقترحنا نموذج مع الشركاء الاجتماعيين، وكذلك الجمعيات الفلاحية، وهي مهمة، يمكن تكون أول اتفاقية في الميدان الفلاحي، وكذلك هاذ الجمعة الأخيرة كان لنا يوم دراسي مع المهنيين في قطاع النقل الثقيل بميناء الدار البيضاء للاشتغال، واقترحنا عليهم مشروع اتفاقية جماعية اللي كيمكن تنظم هاذ القطاع.

جاء في كلامكم كذلك المجالس اللي أحدثت بمقتضى المدونة، منذ تحملنا المسؤولية جميع المجالس عقدت اجتماعاتها، أكيد وذكرتوها في تدخلكم أننا قبلنا في وزارة التشغيل والتكوين المهني باقتراح مع

الشركاء الاجتماعيين، وكذا مشروع نظام داخلي، مشروع اتفاقية نموذجية، وكذلك اليوم بعد إجراء الانتخابات المهنية للمأجورين راسلنا مختلف التنظيمات النقابية والمشغلين وبقية الأعضاء الذي تحددهم المدونة من أجل موافاتنا بمقترحاتهم بعضوية هاذ المجالس من أجل إصدار القرارات التنظيمية اللي كتعلق بإحداثها والدعوة لاجتماعاتها، اللي يمكن لي نأكد لك هو أنه سنة 2010، وهاذ الشي غتجي المناسبة نقدمه أمام اللجنة المختصة، مقترحين على مختلف الشركاء أننا نعملو على تعزيز هاذ الجانب ديال الاتفاقيات الجامعية للشغل، للأسف أن الحضور داخل المؤسسات، وارتفاع عدد البروتوكولات التي توقع ما بين الشركاء في إطار نزاعات شغل أو في غيرها، ولا ترتقي إلى مستوى الاتفاقية الجماعية للشغل، وكنعتقدو أننا اليوم وعلى كامل الاستعداد وكنقولوها بقناعة، الصباح كان عندي اجتماع مع الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب، ومن ضمن النقط اللي كانت: كيفية السبل ديال الوصول إلى إبرام اتفاقيات جماعية للشغل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

كيف أشرنا، السيد الوزير، كونكم كترأسوا هاذ الثلاثة ديال المجالس، اللي هي قلت المجلس ديال المفاوضة الجماعية، وكذلك ديال طب الشغل والأمراض المهنية، والمجلس الأعلى لإنعاش التشغيل، كنعتبرو أن هاذ الآليات اللي أنتم كترأسوها، أنتم عندكم الحق في اتخاذ المبادرة، أنه ملي كنشوفو كيف قلت يعني هاد الفقرة كاينة في المراسيم التطبيقية بثلاثة: إجراء اجتماعين على الأقل أو كلما اقتضت الضرورة، احنا كنا كنشوفو وكنقترحو عليكم أنه يبقاو هاذ المؤسسات في اجتماعات مستمرة لا ديال طب الشغل، ولا ديال المجلس الأعلى ديال إنعاش التشغيل اللي مازالين ما فعلتيوش، المجالس الجهوية لإنعاش التشغيل أمام الأهمية ديالها ولا ديال المفاوضة الجماعية.

كنعتبرو أنه بما أنهم هاد المؤسسات هما عندهم التركيبة ديالهم ثلاثية، كان كيخصهم يبقاو في اجتماعات مستمرة، هي فرصة ديال الحوار، فرصة ديال النقاش من طبيعة الحال اللي غادي تؤدي، كنستهدوفو منها تقوية العلاقات المهنية، دعم المقاولة، توفير مناصب الشغل، تقوية الحماية الاجتماعية، تطبيق مقتضيات مدونة الشغل، خلق مناخ اجتماعي سليم، كنعتبرو أن هاد المؤسسات لو أنها كانت كتشتغل بكيفية مستمرة وبكيفية دائمة، واحد العدد ديال المشاكل اللي كتعرفها الساحة، سواء في مجال طب الشغل أو في مجال الشغل وتوفير الشغل ومسؤولية المقاولة، والمسؤولية الاجتماعية للمقاولة في الشغل، كنعتبر أنه كاين إطارات اللي ملي تكونت المدونة كان كيخصها تفعل بشكل قوي وبشكل مكثف، مع الأسف كيبقى الاجتماعات كيف قلت السيد الوزير، صحيح أنكم درتيو المبادرة وجمعتيوها ولكن مكافيش، يجب أن تبقي في اجتماعات دائمة ومستمرة لمعالجة القضايا، بطبيعة الحال وهذا غادي يكون عندو مصلحة على عالم الشغل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس، أنا كنشاطرك الرأي فيما قلتيه، لكن كنبغي نضيف أن هاذي المسؤولية ديال هاذ الهيئات الثلاثية التركيب هي مسؤولية الجميع: شركاء اجتماعيين، اقتصاديين، إلى غير ذلك والحكومة بطبيعة الحال مكونات، كيف ما قلت جرت انتخابات، اليوم احنا بصدد كنتظرو، وغادي نقولوها بصراحة، كنتظرو كذلك أن جميع الهيئات النقابية وجميع المنظمات، سواء غرف التجارة والصناعة أو غيرها تعطينا أسماء الأعضاء ديالها باش ناخذو القرار باش نعينهم.

نبغي نضيف وجات في كلامكم المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل تم التفعيل ديالو وعقد جوج دورات، والتوصيات ديالو بدينا كنفعلوها، وغادي يكون الدورة المقبلة ديال المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل باش نقدمو فين وصلنا في التوصيات ديالو.

الجانب الآخر اللجن الإقليمية للمصالحة سنة 2007 كانوا سبعة لجن إقليمية في المغرب، اليوم 73 لجنة محدثة، وبقى بالنسبة للمجالس الجهوية لإنعاش التشغيل كانت مرتبطة، كان هناك استحقاقات

انتخابية في المغرب، اليوم هناك اتفاق ودورية مشتركة ما بين السيد وزير الداخلية ووزير التشغيل لدعوة السادة الولاة لإحداث أو العمل على اتخاذ القرارات اللازمة لإحداث هاذ المجالس الجهوية لإنعاش التشغيل.

بقت نقطة اللي نبغيو نأكدو عليه أن سنة 2009 ستكون مكثفة، سنة2010، سنة 2008 ماشي عذر لكن كانت عندنا واحد الكثافة ديال الاجتماعات ديال اجتماعات الحوار الاجتماعي، وكل ما كنا كنبغيو ندعيو شي مجلس للاجتماع كانت الإشكال ديال نسميوها ديال المواعيد اللي كان كيطرح ماشي بالنسبة لنا احنا في الوزارة، حنا على كامل استعداد، ولكن بالنسبة للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بالأساس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج حول تأطير جمعيات الجالية المغربية بالخارج بخصوص وحدتنا الترابية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي، حميد كوسكوس، عمر ادخيل، لحسن بلبصري، عمر مكدر، الهاشمي السموني، عبد المجيد الحنكاري، عبد الرحيم العلافي، سيدي صلوح الجماني، شعيب حميدوش، بناصر أزوكاع، عبد القادر قوضاض، الحسن قيشوحي، عياد الطيبي، محمد عدال، يحفظه بنمبارك، الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

أمام تنامي أنشطة بعض الجمعيات المعادية لقضية وحدتنا الترابية بالخارج، والتي تستغل كل مناسبة من أجل إبراز حقدها وعدائها للمغرب، وخصوصا في قضية الصحراء المغربية، التي أشاد المنتظم الدولي بالمبادرة المغربية للحكم الذاتي لهذه الأقاليم العزيزة علينا، لم تجد هذه الجمعيات بدا بالقيام باستفزازات لمشاعر جاليتنا بالمهجر المتشبعة بروح الوطنية والغيرة الصادقة المعهودة فيها وتشبثها بالهوية المغربية.

من أجل مواجهة هاته الجمعية المغرضة، نود، السيد الوزير، معرفة دور السفارات والقنصليات المعتمدة بالخارج في تأطير جمعية الجالية المغربية وتزويدها بكافة المعطيات والمراحل التي قطعها ملف قضية الصحراء المغربية، خاصة بعد الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 34 للمسيرة الخضراء، والذي أكد فيه جلالته على نهوض الهيئات السياسية والنقابية والجمعوية والإعلامية والقوى المنتخبة والمبدعة بواجبها في تأطير المواطنين وترسيخ قيم الغيرة الوطنية والمواطنة الحقة.

من هذا المنطلق نود، السيد الوزير، مساءلتكم: ما هي التدابير التي تنوي وزارتكم القيام بها من أجل توفير الدعم المادي والمعنوي لتأطير هذه الجمعيات خدمة لقضيتنا الوطنية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد محمد عمر الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت نشكر السادة المستشارين على هذا السؤال المهم، ولو أنه الصيغة اللي طرح بها الآن ربما كان خصو يتوجه لوزارة الخارجية، ولكن هذا لا يهم باعتبار أننا أولا في إطار التضامن الحكومي، والأمر كيتعلق بقضية وطنية مصيرية كتهمنا جميعا، وكذلك أن الوزارة، الوزارة المكلفة بالجالية كتشتغل في تنسيق محكم مع وزارة الخارجية عبر القنصليات وعبر السفارات.

السؤال فيما يخص دور الوزارة ودور الحكومة في دعم العمل الجمعوي بالخارج، أنا تنظن على أنه الرأي العام الوطني تيعرف جميعا، تيعرف الدور اللي قامت به هذه الجمعيات، جمعيات مغاربة العالم في الدفاع عن القضايا الوطنية لبلادنا، وعلى رأسها القضية الوطنية الأولى اللي هي قضية الوحدة الوطنية، وكنا كنشاهدو من حين لآخر عبر وسائل الإعلام الأنشطة المكثفة لهذه الجمعيات بتنسيق محكم مع السفارات والقنصليات عبر مختلف أنحاء العالم.

بطبيعة الحال بلادنا اليوم في إطار مرحلة جديدة، وخاصة منذ الخطاب الملكي السامي يوم 6 نوفمبر، واللي دعى إلى انطلاقة جديدة، وإلى استراتيجية جديدة، وإلى تعبئة شاملة لكل مؤسسات الدولة، وكذلك للفعاليات السياسية والجمعوية والإدارية والثقافية، فاحنا كوزارة منخرطين وملتزمين كذلك بالتعبئة الشاملة لتفعيل مضامين الخطاب الملكي في هذا الميدان عبر مجموع البلاد التي تتواجد فيها الجالية المغربية.

ونخبر السيدات والسادة المستشارين على أننا بتنسيق مع وزارة الخارجية ومع مؤسسات أخرى تهمها هذا الموضوع أننا بصدد وضع برنامج مهم في مجال تعبئة جاليتنا وإمدادها بما يلزم من الإمكانيات للدفاع عن القضايا الوطنية، وخاصة قضية الصحراء وقضية الوحدة الوطنية.

نضيف كذلك على أنه في إطار الدعم للعمل الجمعوي، عندنا كوزارة كذلك برنامجا طموحا لدعم الجمعيات كذلك الفاعلة في مجالات أخرى، سواء تتهم الجالية بالخارج في الميدان الاجتماعي و الثقافي و التضامني أو الجمعيات الفاعلة في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

نشكركم السيد الوزير على الإيضاحات التي أتيتمونا بها، إلا أنه من خلال تجربتي المتواضعة التي قضيت 31 سنة في المهجر ألاحظ أن هناك نقصا في التشجيع على خلق جمعيات من أجل القيام بدور الدبلوماسية الموازية، خصوصا ما يتعلق بملف وحدتنا الترابية، والأشواط التي قطعتها مفاوضات المبادرة الوطنية حول الحكم الذاتي، الأمر الذي يجعل الجيل الثالث من أبناء جاليتنا غير مدركين وملمين بملف الصحراء المغربية.

وعلى هذا الأساس نود، السيد الوزير، أن تبذل الحكومة و تضاعف من مجهوداتها عبر السفارات والقنصليات المعتمدة بالخارج في التواصل مع أبناء جاليتنا المغربية وزرع روح المواطنة الصادقة من أجل تكوين وتأطير أجيال قادرة على مواكبة كل المستجدات المتعلقة بوحدتنا الترابية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

سيدي الرئيس، التعبئة الشاملة اليوم والمتجددة لا تهم فقط الجبهة الخارجية أي المغاربة الموجودين عبر العالم، صاحب الجلالة أكد في خطابه السامي أن المغاربة كلهم في الداخل وفي الخارج مطالبين اليوم بتعبئة استثنائية للدفاع عن قضيتنا الوطنية الأولى.

وأؤكد أنه حنا كوزارة مكلفة بالجالية، وكذلك وزارة الخارجية، وكل المؤسسات التي يهمها هذا الأمر منخرطون ومعبؤون لتفعيل توجيهات جلالة الملك على أرض الواقع.

وأضيف كذلك على أن العمل الجمعوي بالنسبة للحكومة هي من أولويات العمل بالخارج، لابد من دعم العمل الجمعوي، سواء فيما يخص التكوين أو التأطير أو الإمكانيات ليقوم بالعمل ديالو مع الجالية، وكذلك في الدفاع على القضايا الوطنية بصفة عامة.

ولهذا أؤكد على أننا غادي نخرطو في هذه التعبئة، وعلى أننا غادي نعلنو إن شاء الله في الوقت القريب برنامج العمل في هذا المجال، واللي غادي يندرج في إطار كل المبادرات الجارية، لا تتصوروا على أنه لا شيء يتحرك أو ليست هناك أي مبادرة، بل بالعكس هناك تعبئة ونلاحظها من حين لآخر، والدليل على ذلك أنه في الأسابيع الأخيرة، التعبئة الشاملة اللي كانت في إيطاليا وفي دول أخرى، ولكن نريد أن نذهب أبعد، وأن نتعبأ أكثر، وأن نتوحد أكثر من أجل الدفاع عن قضايانا المصيرية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول ما تعانيه اليد العاملة ببعض الدول الشقيقة للمستشارين المحترمين السادة: عبد الكبير برقية، ناجي فخاري، عبد الحميد بلفيل، محمد كريمن، مصطفى القاسمي، خالد إبراهيمي، فؤاد القادري، عبد

العالي الحسيسن، محمد زازا، محمد نصيري، محمد العزري، بنجيد الأمين، العربي بوراس، رفيق بناصر، بنعيسى بنزروال، عبد الله مكاوي، رضى بوطيب، الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

تعاني اليد العاملة المغربية في بعض القطاعات التقليدية ببعض الدول الشقيقة من حيف كبير، يطالها جراء تنكر تلك الدول في الوفاء بتسديد أجورها بل والطرد أحيانا دون تمتيعها بأدنى حق من حقوقها، الشيء الذي يعرض هذه الشريحة من اليد العاملة المغتربة إلى الضياع والتشرد مع ما قد يمس أسرها في العيش الكريم، كما هو الحال بالنسبة للعمال التقليديين المغاربة بالدول العربية المجاورة، حيث أنهم منعوا من تحويل أموالهم إلى بلدانهم.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

- ما هي الإجراءات العملية التي تنوي الحكومة اتخاذها قصد ضمان حق هذه الشريحة وحمايتها من الاستغلال بضمان حقوقها ؟
- هل هناك تفكير مستقبلا في إبرام عقود عمل في هذا الشأن مع وضع بنود تصون كافة الحقوق والالتزامات لفائدة اليد العاملة المغربية؟

وتقبلوا السيد الوزير احترامنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة عن هذا السؤال، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة لطيفة أخرباش كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون الأفاضل،

الجهد الوافر الذي ترصده وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لهذه المسألة المهمة التي لها صلة بحماية وصون الحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية لجاليتنا في الخارج، هذا الجهد إذن محكوم بثلاث أمور:

1ــ العناية المتميزة التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله لكل القضايا التي تهم رعاياه الأوفياء في بلاد المهجر؛

2ــ التنسيق التام والدقيق بين وزارة الشؤون الخارجية والأطراف المختصة الأخرى: كالوزارة المنتدبة المكلفة بشؤون المهاجرين المغاربة المقيمون في الخارج، ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، وأيضا مجلس الجالية.

3ــ العنصر الثالث هو أن لوزارة الشؤون الخارجية مقاربة جهوية دقيقة وفية للمعطيات الميدانية التي تحكم وضعية المهاجرين المغاربة، بحيث لا يخفى على السيدات والسادة المستشارين بأن الوضعية تختلف من بلد لآخر، ومن شروط اقتصادية إلى شروط أخرى.

آليات التدخل: هناك أولا الاتفاقيات التي تبرمها بلدنا، والتي أبرما منذ سنوات فيما يخص صون حقوق المهاجرين المغاربة، وهذه الاتفاقيات هي إطار قانوني مهم لصون هذه الحقوق لأنها تنص على المعاملة بالمثل مثلا، كما تنص على مبدأ المساواة في الحقوق بين مواطني الدول الموقعة.

هناك آلية أخرى ضرورية ومهمة جدا، وتعتمدها وزارة الخارجية بشكل مكثف، وهو اعتبار بأن اللجن المختلطة هي إطار مهم لطرح هذه القضايا، وللدفاع على حقوق المغاربة المشتغلين والمقيمين في الخارج، وهنا أعطي مثل مستجد: اللجنة المختلطة العليا ما بين المملكة المغربية والقطر الليبي الشقيق، التي ترأسها مؤخرا السيد الوزير الأول المغربي مع نظيره الليبي، والتي استغلها المغرب للمطالبة بتفعيل كل الاتفاقيات، وخاصة تفعيل اللجنة القنصلية المشتركة، وهكذا توصلنا إلى اتفاق بأن هاته اللجنة سوف تنعقد قريبا إن شاء الله في يناير المقبل.

في الأخير أعطي بعض النتائج، وهذه نتائج مهمة جدا، فاتفقنا أيضا مع الجانب الليبي على أن تؤدي الحكومة المغربية، وذلك انطلاقا من سنة 2008 كل الرسوم التي تدخل في إطار يعني ما تفرضه الحكومة الليبية على المهاجرين المغاربة فيما يخص التمدرس، فإذن هذه النتائج ملموسة جدا وتحسن، والأمثلة كثر، تحسن هذه الشروط وهذه الحقوق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب على الجواب،

المستشار السيد ناجي فخاري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

فعلا كنشكرو السيدة الوزيرة على المعطيات اللي اعطاتنا، ولكن ما توجهنا بهاذ السؤال السيدة الوزيرة إلا في حالة وقوع النزاع، وهاذ النزاعات بعض الحرفيين كيجهلوا بعض القوانين، وقعت مشاكل، السيدة الوزيرة، في بعض الدول أنه أولا بعض الحرفيين لم يتوصلوا بالمستحقات اللي بقات عند بعض الشركات في دول أجنبية.

كذلك عدم تحويل الأموال اللي قال الأخ المستشار، كذلك وقعت مشاكل في بعض المعارض، وهذا من المؤسف أنه بعض رجال الأمن ديال دول أخرى تيسلبوا منتوجات ديال الصناع التقليديين بطرق غير مشروعة.

كذلك هناك بعض الجمعيات اللي قامت بعرض المنتوجات في دول، واللي طالت المدة ديالها أكثر من 12 عام، وتؤدي الواجب ديالها داخل هاذ المعارض، وتم الإقصاء ديالها، لم تتدخل السفارة.

الآن هاذ القضية اللي قلتي ديال تفعيل هاذ اللجان هي جد مهمة، وكذلك يجب التنسيق مع الوزارات المعنية بسن قانون لحماية حقوق الحرفيين في حالة وقوع النزاعات.

وشكرا السيدة الوزيرة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على هذا التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

نشكر السيد المستشار المحترم غيرته على صون حقوق الجالية المغربية بالخارج، وهاذ الغيرة نقتسمها فعلا، ونشتغل عليها يوميا، طبعا في الممارسة أفرزت عدة مشاكل فيما يخص طبعا الإقامة، التشغيل، تحويل الأموال، التركات، الأحوال الشخصية، وما إلى ذلك، لذلك فالمغرب يحرص على أن يطالب، وبكل حزم، على إعمال اتفاقيات الاستيطان والإقامة، وهو إطار قانوني مهم جدا، نحرص أيضا على أن لا نفوت أي سانحة في شكل اللقاءات الثنائية حتى تطرح هاذ الأمور، أعطيك مثل لنا أيضا اشتغال يعني له من الآنية، وله من الاتفاقية ما يجعلنا نكون دائما متابعين للأحداث، والمثل هو التالي، فالأزمة الاقتصادية الخانقة التي شهدتها أوروبا مست طبعا وزادت من معاناة المهاجرين في دول أوروبية كل المهاجرين، ليس فقط المهاجرين المغاربة، ولكن في اللجنة المشتركة المغربية الإسبانية حول قضايا الهجرة كان المغرب حازم في أن لا تستعمل ذريعة الأزمة الاقتصادية لتمس بحقوق المواطنين المغاربة في المهجر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، نشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية حول ظاهرة المضاربة والسوق السوداء التي يعرفها قطاع السكن، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحكيم بنشماس، أحمد الكور، محمد عبده عز الدين، عابد شكيل، عبد الله عباد، عبد الرحيم عثمون، الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمون:

سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

سيدي الوزير المحترم،

لقد أصبحت ظاهرة المضاربة العقارية والسوق السوداء ظاهرة ملازمة لقطاع الإسكان، بحيث لم نجد أي مشروع عقاري قد أفلت من هذه الآفة التي عمت كل المدن المغربية وبدون استثناء، والغريب في الأمر السيد الوزير أن كل المنابر، سواء البرلمان أو الصحافة أو البرامج الإذاعية أو التلفزية قد انتقدت هذه الظاهرة، ولكن بدون جدوى، بحيث لم نشاهد إلى اليوم أية إجراءات صريحة أو زجرية للضرب على أيدي المضاربين والعابثين بمصالح المواطنين والاقتصاد الوطني على حد سواء.

فمن هم المستفيدون من هذه الظاهرة؟ ولماذا يتم السكوت عنها كل هذا الوقت؟ وهل هناك نية للحكومة من خلال قراراتكم كقطاع

وصي، وكل المرافق الحكومية التي تتعاون معكم من مديرية الضرائب، والمحافظة العقارية، للوقوف بحزم ضد هذا النزيف الذي يؤثر سلبيا على الاقتصاد الوطني؟

ونريد، السيد الوزير المحترم، إعطاءكم بعض المعلومات الآتية:

1- أن هناك رصيد عقاري كبير، لم يتم تصريفه بسبب ظاهرة السوق السوداء (le noir)؛

2- الأبناك أصبحت في حيرة في أمرها، هل تمول (le noir) ، وبالتالي تساهم في تشجيع التسبب وعدم تطبيق القانون، أم تمتنع وبالتالي تساهم في كساد سوق العقار؟

3- هاذ الظاهرة تضرب في العمق الاقتصاد الوطني وسيادة الشفافية التي تنهجها الحكومة ذلك أن ملايير الدرهم لا تدخل إلى خزينة الدولة.

4- هناك إشكال حقيقي بالنسبة للطبقات الوسطى من أجل اقتناء السكن، حيث أن هاذ الظاهرة ديال (le noir) أصبحت كتشكل بين 30 و 40% من قيمة العقار.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد توفيق حجيرة وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

فعلا ما جاء في سؤالكم أؤكده، وهذا واقع مجتمعي مغربي نرثه هاذ الجيل ديالنا كلو كيورثوا، ظاهرة التملص الضريبي ظاهرة أفقية، اللي هي ما مرتبطاش فقط بالسكن، مرتبطة كذلك، موجودة في عدة، تنخر الجسم ديال عدة قطاعات أخرى، مرض مجتمعي يجب محاربته، أنا متفق أنا وإياك بما أوتينا من قوة، كون أنه تطرحوا السؤال اليوم، ويمر عبر القنوات ديال الإذاعة والتلفزة، هذا واحد الشيء إيجابي، هذا واحد النوع ديال التحسيس بأن هذا مرض مجتمعي خصنا نتغلبو عليه، كذلك الصحافة الوطنية وخص تكون صرامة لا من طرف لا الإدارة ولا المرجعية القانونية.

في هاذ الباب ما فيها باس نذكرو أنه قمنا بواحد الدراسة أعطتنا النتائج ديالها إلى نهاية 2007، ومرتبطة بعدة مدن مغربية، تثبت هاذ الدراسة ببساطة أن (le noir) موجود حيث هناك القلة ديال العرض وقبالتها كثرة الطلب دائما وبشكل أوتوماتيكي، هذا يجعل (le noir) كيجسد واحد العجز ما بين العرض والطلب، وكتقول هاذ الدراسة راه كاين جوج الحلول:

1 - تكثيف العرض؛

2 - ومن جهة أخرى شي شوية ديال الصرامة، إذا لم أقل كثير من الصرامة، وكثير من العقاب والمراقبة.

في الميدان، المدونة العامة ديال الضرائب اللي جبتيوها، منحت لمفتشي الضرائب سلطات في مجال مراجعة الأثمان المصرح بها من قبل البائع والمشتري، هنا فاش كنختلف أنا وإياك السيد المستشار، كتقول الدولة ما دارت والو، بالعكس كاين عمل جبار تقوم به وزارة المالية في هاذ الموضوع ديال التملص الضريبي، وخاصة المديرية العامة ديال الضرائب.

كذلك المرجعية القانونية، عندنا مرجعية في المغرب، مرجعية قانونية صلبة قوية، أنا غنقرا عليك الفصل 192 من المدونة العامة للضرائب، كافية، يعني تحصن هاذ الآفة الاجتماعية اللي استحضرنا اليوم، كتقول المادة 192 بصرف النظر على الجزاءات الضريبية المنصوص عليها في هذه المدونة: "يتعرض لغرامة مالية من 5000 و 50000 درهم كل شخص ثبت في حقه قصد الإفلات من إخضاعه للضريبة أو التملص من دفعها، أو الحصول على خصم منها، أو استرجاع مبالغ بغير حق، استعمال إحدى الوسائل التالية..." كتدير الجرد، الفصل، كيقول لك إما تسليم أو تقديم فاتورات صورية، تقديم تقييدات محاسباتية مزيفة أو صورية، بيع بدون فاتورات بصفة متكررة، إخفاء أو إتلاف وثائق المحاسبة المطلوبة قانونيا، اختلاس مجموعة أو بعض أصول الشركة، أو الزيادة بصورة تدليسية في خصومها قصد افتعال إعسارها، في حالة العود إلى المخالفة قبل مضي 5 سنوات على الأحكام بالغرامة المذكورة، التي اكتسبت قوة الشيء المقضي به، يعاقب مرتكب المخالفة زيادة على الغرامة المقررة أعلاه، بالحبس ما بين شهر وثلاثة أشهر، يعني كاينة قوة قانونية مرجعية، وكاينة إدارة تقوم بواحد الدور كبير، ولكن خص عمل كثير فيما يتعلق بالتحسيس، هذا واحد الآفة مجتمعية خصنا نتعاونو عليها جميعا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، شكرا على الإجابة ديالكم.

السيد الوزير، أولا إلى اسمحتي، أشرنا إلى هذا الموضوع عدة مرات، وماشي هاذي هي السنة الأولى اللي كنشيرو لهذا الجانب، اليوم أصبح ظاهرة، وهذا خطأ ديال الحكومة لأن نبهنا الحكومة عدة مرات داخل هذا المجلس الموقر، السؤال ديال زميلي كان واضح، السيد الوزير، ماشي بحيث أحنا في المعارضة مغاديش نشكركم على المجهودات الجبارة اللي عرفها قطاع الإسكان، والمجهودات اللي قمتيو بها تحت رعاية صاحب الجلالة.

لكن كاين خلل، هو هاذ الموضوع، الموضوع انتما كتجيو دابا كتعطيونا بعض الأرقام، وكتقولوا لنا ها القانونا شنو تيقول، وها المعاقبة، وها التملص الضريبي، معناه حنا تنقولو للمغاربة، وتنقولو للإدارة بأن احنا كلنا كنتملصو، منبقاوش دائما نبقاو نغطيو واحد الضعف ديال الحكومة بعدم تطبيق القانون، راه ماشي المغاربة كلهم فاسدين أو تيبغيو يتملصوا، انتما اخلقتو هاذ الارتباك ما بين الضريبة و (le contribuable) .

ملي تيمشي يصرح اليوم كتقولوا، السيد الرئيس، كتقولوا هاذي واحد الأمور أصبحت هاذ (le noir) أصبح ظاهرة أوتوماتيكية، معناه تنقولو اليوم للضريبة آسيدي، راه اللي جاب لك شي تصريح، تتأكدها وزارتكم في الجواب ديالكم السيد الوزير، كتقول بأن هاذ (le noir) أصبح عملية أوتوماتيكية، تنقولو لإدارة الضرائب أي تصريح جبناه لك، اعتبروا غير مقبول، خصك تدير (une vérification)، معناه دير لو شي (taxation) ديالو.

ماشي معقول السيد الوزير، حنا تنطلبو منكم اليوم، هذا عمل ماشي ساهل، عمل جبار، تنطلبو منكم إستراتيجية، تنطلبو منكم حنا بصفتنا في المعارضة متنكروشاي المجهودات الجبارة اللي قمتو بها، ولكن هاذ الجانب هملتوه، وخليتو الفئة المتوسطة اللي هي اليوم محرومة، وانتما كتعرفوا النسبة ديال الفئة المتوسطة، أي السكن المتوسط، اللي هو اللي كثرت عليه المضاربة، ومعناه كتمشي عند واحد الموظف المتوسط، هو ذاك السيد اللي يمكن لو يشري واحد الشقة من 60 مليون حتى ل 150 مليون، تيخصو يجيب 30 أو40% ديال الفلوس، يجيبها بطريقة غير مشروعة، وهاد الشي اللي خصكم تحاربوه السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

أنا فقط لأؤكد أن بحال اللي قلت، أن هادي ظاهرة متجذرة، وراه صعيب بدورية أو قانون أو قرار ديال الحكومة أنه تزول بين عشية وضحاها، هذه واحد الثقافة خصها تزول شيئا فشيئا، اللي أساسي عندنا اليوم وهي واحد الإدارة مواطنة تقوم بعمل جيد، وأؤكد عن ذلك، اللي هي وزارة المالية والمصالح ديالها، وكاين صرامة وزجر وحضور قوي في الميدان وعبر مجموع التراب الوطني، وهاد الشي كيعرفوه المتملصين من الضرائب، مكاينش غياب، وكذلك كاين قوة قانونية موجودة، ولكن أؤكد أن هاد الشي خصو تدرج، وخصو وقت شيئا فشيئا، وأنا متأكد أنه تناول هاذ الملف في وسائل الإعلام والصحافة الوطنية وفي البرلمان بغرفتيه، والجرأة باش كنتحدثو اليوم على هاد البرنامج غادي يعطي الأكل ديالو إن شاء الله في القريب.

والبرهان على ذلك، وهو هادي واحد 6 أشهر ناضوا القطاع الخاص الذي يشتغل في مجال البناء وأخذ مبادرة ومضى واحد الاتفاقية علنية، يلتزم فيها مجمع الناس الفاعلين في هاد المجال أنه غادي يمتثلوا للقوانين الجاري بها العمل، هذا واحد السمو في الفكر خصنا نشوفو النتائج الحقيقية ديالو اشنو غادي تعطي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إليكم السيد وزير الإسكان حول انعكاس الأزمة المالية الدولية على قطاع العقار ببلادنا للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، عادل المعطي، لحسن نبيه، الغازي لغرارية، عمر الجزولي، البشير أهل حماد، عبد

الحميد أبرشان، أحمد النماوي، محمد تاضومانت، المهدي زركو، محمد الحسايني، محمد برطني، سلامة حفيظي، الكلمة لأحد السادة المستشارين

المستشار السيد البشير أهل حماد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير لقد سبق لفريقنا أن وجه هذا السؤال عند بداية الأزمة المالية التي عرفها العالم، ولكن لم تكن آنذاك الأمور واضحة بالشكل الذي نعيشه الآن بعد مرور مدة متوسطة عن الأزمة العالمية، والتي كان مصدرها السوق العقاري الدولي.

أنتم تعلمون، السيد الوزير، أن العقار ببلادنا عرف انتعاشة قوية خلال نهاية القرن الماضي، وإلى حدود 2005، حيث ارتفع الطلب بشكل جعل الأسعار ترتفع بشكل ملفت للانتباه، إلا أننا بدأنا نلاحظ أن قطاع العقار بدأ يعرف نوعا من الركود، حيث تراجع الطلب بشكل ملحوظ، خصوصا من طرف الأجانب.

ولهذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي حدود تأثير انعكاسات الأزمة العالمية على قطاع العقار ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

شكرا.

كما جاء في السؤال ديال السيد المستشار المحترم، فعلا السؤال توضع هاذي أكثر من سنة، ولكن مزيان يكون الجواب عليه الآن لأنه غيكون تحيين ديال المعطيات.

أولا نسجل أنه الآثار ديال هاذ الأزمة يمكن لنا نجمعوها في 3 ديال المحاور:

1 – انخفاض الطلب على السكن الفاخر، وخاصة 2 أو 3 ديال المدن؛

2 – أزمة في إنتاج السكن الاجتماعي، هذا انعكاس ثاني، ولكن هاذو 2 ديال الأشياء معندهمش علاقة مباشرة مع الأزمة العالمية، هو فقط رد الفعل البسيكولوجي، رد الفعل الثقافي المغربي على هذه الأزمة.

3 – تأثير الأزمة العالمية من خلال ثلاثة ديال المواضيع مباشرة:

1 – انخفاض الطلب ديال المغاربة القاطنين في الخارج، الموارد ديال المغاربة القاطنين في الخارج وصلوا لأقل من 10%؛

2 – انخفاض الاستثمارات الخارجية المباشرة IDE، الاستثمارات ديال الأجانب في المغرب، انخفضوا طبيعي قرابة 40% بالضبط 39%؛

3 – كذلك انخفاض ديال إقبال الأجانب على الاقتناء.

هاذ الأشياء كلها جعلت بأنه بلادنا، وخصنا نقولها بكثير من الموضوعية، بدأ فيها التأثير المباشر ديال الأزمة العالمية على السوق الوطني، مما دعى أخذ مبادرات ثلاثة سريعة: 1– إعطاء الانطلاقة لجوج ديال الدراسات الكبرى، وحدة في وزارة المالية، ووحدة في وزارة الإسكان من أجل القراءة الموضوعية ديال الموضوع باش منغلطوش في التوقيت وفي القرارات من أجل التعامل السريع والدينامي مع التفاعلات نتاع الأزمة العالمية؛

2– تم إدخال هذا القطاع للجنة المتابعة الإستراتيجية ديال الأزمة العالمية، اللي كتكون في وزارة المالية مرة في الشهر، واللي كتكون مناسبة، وهاذي لجنة كبيرة، فيها تقريبا جل أعضاء الحكومة، مع جل رؤساء الأبناك، ويتم تداول الموضوع ديال كل قطاع على حدة من أجل الملاحظة ديال التغيرات اللي فيه، وكذلك رد الفعل السريع، حضرنا لحد الآن لجوج ديال هاد الاجتماعات؛

4 – كذلك تعطات الانطلاقة لإعداد مراصد جهوية باش نكونو على بينة على ما يقع ماشي على المستوى الوطني والأرقام الوطنية، ولكن منطقة بمنطقة، ما يقع في طنجة مختلف عن الداخلة، وما يقع في الداخلة مختلف على الناظور، وما يقع في الناظور مختلف على خريبكة.

ولهذا، نحن الآن إن شاء الله هاد الجمعة غادي تعطى الانطلاقة لإعطاء الاستماع إلى الإحداث ديال أولى المراصد الجهوية باش نكونو كنتبعو الآثار ديال الأزمة الوطنية والدولية في هذا الموضوع، وأخذ التدابير مع وزارة الداخلية والمالية وباقي المتدخلين بحال اللي جا في السؤال ديالك، بشكل سريع وباش ما نغلطوش.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد البشير أهل حماد:

شكرا السيد الوزير.

فعلا السيد الوزير احنا ما يمكناش نلومو الحكومة هاذي أزمة عالمية، أزمة خارجة عن إرادتنا احنا، وعلى إرادة الحكومة، ولكن السيد الوزير احنا غير بغينا نبهو الحكومة أنها تاخذ الاحتياطات لأن كنعرفو بأن هاد المنعشين العقاريين كيلعبوا دور كبير في الاقتصاد الوطني، وأنتم السيد الوزير خصوصا ووزارتكم، احنا نفتخرو بالعمل الجبار واللي نقولوها بكل شفافية اللي اتخذ في السكن غير اللائق، تجربة ناجحة ومثمرة، بغينا هاذيك الإمكانيات حتى هي تستخدموها في هذا القطاع باش منوقعوش في مشكلة في الأزمة العقارية لا المنعشين العقاريين ولا المستهلكين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة حول وباء الرشوة، للمستشارين المحترمين السيدين: عبد الحكيم بنشماس، محمد اطريبش، الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماس:

شكرا السيد الرئيس.

الموضوع ديال هاد السؤال كيتعلق بما نسميه بوباء الرشوة، في إشارة إلى أن هذه ظاهرة مستشرية ومتفاقمة في مختلف مظاهر الحياة، بدواليب الإدارة كما في المرافق العمومية، كما في المستشفيات، كما في غيرها من المرافق، فهو سؤال قديم جديد، نحن نطرحه بمناسبة يعني الاختيار اللي وقع على بلادنا قبل يوم أو يومين لاحتضان الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول محاربة الرشوة سنة 2011.

وبقدر ما يعكس هاذ الاختيار اللي وقع على بلادنا، يعني تثمين أممي للمجهودات الإصلاحية اللي منخرطة فيها بلادنا في عدد من الأوراش والديناميات اللي انطلقت، بقدر ما يفرض علينا يعني أن نستعد من الآن في أفق 2011 باش نقدمو المجتمع الدولي ونقدمو للمغاربة اللي كيعنيوهم الأمر شي حاجة ملموسة في اتجاه لا أقول القضاء على الرشوة لأنه حنا كنعرفو بأن هاذ المشكل عندو جذر ثقافي ممتد في نسيجنا الاجتماعي، ولكن على الأقل باش نكونو يعني كنتذاكرو بالوضوح اللازم وبالحزم اللازم على تدابير ملموسة.

لذلك نود، السيد الرئيس، دون أن نذكركم بالتداعيات والنتائج الكارثية اللي كترتب على هاذ الظاهرة على مستوى الاقتصاد الوطني، على مستوى الاستثمارات اللي كتسعى بلادنا جاهدة إلى استقطابها، ودون أن نتحدث عن مختلف مظاهر وتجليات هذه الآفة، وهذا الوباء المستشري والمتفاقم، بالرغم من الجهود القانونية، وبالرغم من الترسانة القانونية والمؤسساتية اللي تبذلات، ولكن لا نزال نلاحظ، دون أن ننفي مرة أخرى باش ميتقالش علينا في فريق الأصالة والمعاصرة بأننا كنديرو مقاربة سياسوية، ولا كيف ما قال السيد الوزير قبل قليل بوليميك، احنا كنطرحو أسئلة في إطار وظيفتنا الدستورية باش نستمعو لأجوبة دقيقة.

لذلك أنا سأطرح جانبا السؤال كيف ما ورد في الصيغة المكتوبة عن الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى تفشي هذا الوباء، ما بغيتش نطرح على السيد الوزير سؤال ديال الأسباب، بغيت نتكلم فقط بشكل ملموس على اشنو هي واش عندنا استراتجية وطنية متكاملة؟ واش درنا آليات وتدابير ملموسة؟ واش عندنا أجندة زمنية باش ملي نكونو في 2011 كنستاضفو، تنحولو بلادنا إلى مجهر للرأي العام الدولي، نكوونو قدمنا وجدنا راسنا، قدمنا خطوات وتدابير ملموسة من أجل احتواء وتطويق هذه الظاهرة.

ولذلك يعني سؤالنا، السيد الوزير المحترم، يتمحور حول هذا الجانب بالذات، الإستراتيجية الوطنية والآليات التي اتخذت في أفق الاستعداد للحدث القادم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد عبو الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الزميل المحترم،

في البداية أشكر السادة المستشارين المحترمين عن فريق الأصالة والمعاصرة على طرحهم لهذا السؤال الهام حول وباء الرشوة، وفي هذا الصدد فإنني اتفق معكم السيد المستشار المحترم على أن الرشوة هي وباء خطير ومرض اجتماعي، مع الأسف كتعرفو جميع الدول، ماشي غير بلادنا، ولكن يمكن القول بأن الرشوة بصفة عامة هي كتفوت على بلادنا واحد الجزء مهم من الموارد المستخلصة أو المتحصلة من الضرائب والجمارك والمصادر الإيرادية الأخرى، وكذا تؤدي إلى الرفع من تكلفة الأنشطة والخدمات الإدارية، وإلى التقليص من القدرة التنافسية للمقاولات، فضلا عن عرقلة عملية تشجيع وازدهار الاستثمار في بلادنا.

كما أن آفة الرشوة لها انعكاسات سلبية على النسيج الاجتماعي والثقافي من خلال تكريس الشعور باللامساواة، وعدم تكافؤ الفرصن وفقدان الثقة في أهمية العمل والقيم.

كما أن تداعيات الرشوة تمتد أيضا إلى التشويش على بلادنا في المحافل الدوليةن كما جاء في العرض ديال السيد المستشار المحترمن وخاصة وأن احنا كنعرفو اليوم واحد العدد ديال الدول الكبرى، واحد العدد ديال المجموعات والهيئات والمنظمات الدولية أخذت على عاتقها رصد مظاهر الرشوة وإجراء تصنيفات لهذه الدول.

ومن منطلق الوعي بمختلف هذه الأسباب والانعكاسات، وجوابا على السؤال المتعلق بالآليات الكفيلة لمواجهة هذه المعضلة والحد منها، أجدد التأكيد على أن أهمية البرنامج الوطني المعتمد من طرف الحكومة في هذا الشأن يتضمن إجراءات مشتركة بين مختلف القطاعات وإجراءات قطاعية محددة، وللتذكير فإن البرنامج الحكومي قد تم تفعيل معظم مشاريعه، وأخص بالذكر هنا:

- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- نشر القانون المتعلق بتبييض الأموال؛
- نشر المرسوم المتعلق بإبرام الصفقات العمومية؛
- نشر القانون المتعلق بالتدبير المفوض للخدمات العمومية؛

بالإضافة إلى مراجعة واحد ترسانة القوانين المتعلقة بالتصريح الإجباري للممتلكات.

وفي نفس السياق كما تعلمون تم تنصيب مؤخرا الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، والتي بدأت تشتغل، وتبحث عن الحلول الملائمة للوقاية من الرشوة.

ومن جهة أخرى، ووعيا من الحكومة بأهمية تنمية الإدارة الإلكترونية كأداة فعالة لتمكين المواطنين من خدمات قريبة وبأقل كلفة، وآلية وقائية لتقليص ذاك الاحتكاك ما بين الإدارة والمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار إن كان لكم تعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا كذلك للسيد الوزير على الجواب، ولو أننا كان طموحنا هو أن لا نستهلك هذا الجزء القليل من الوقت المتاح في الحديث أو في التذكير بالتداعيات والنتائج ديال تفشي واستشراء هذا الوباء، هاذ الشي معروف كنعرفوه، نتائجها على الاقتصاد الوطني، التداعيات ديالها اجتماعيا، وثقافيا، وقيميا، والضرر الذي تلحقه هذه الآفة بسمعة بلادنا على المستوى الدولي، حنا طموحنا هو نتكلمو بشكل ملموس على الإستراتيجية، مزيان السيد الوزير تكلم على البرنامج الحكومي، وذكر ببعض محاوره، ولو أن هناك استفهامات تطرح حول بعض محاور هذا البرنامج الطموح، نظريا ما كاين ما تقال، ولكن عمليا بغينا إجراءات ملموسة.

الإيقاع أنا أذكر بواحد المسألة أشرتم إليها قبل قليل، يجب أن نعيد النظر حكومة وبرلمانا في المفهوم اللي عندنا حول الزمن، خصنا نرفعو من إيقاع الاشتغال ديالنا، السيد الوزير المحترم تكلم على واحد من المشاريع المهمة، اللي كتعلق بالحكومة الإلكترونية، وهاذي وحدة من مظاهر يعني دخول بلادنا إلى عالم المعاصرة، إلى الحداثة، فين وصلنا؟ كنت كنتمنى يقول لنا، السيد الوزير المحترم، أشنو وجدنا باش نقولو للمغاربة غدا ممكن تكون عندنا حكومة إلكترونية، تضمن شفافية الوصول للمعلومة، تزيل الحواجز البيروقراطية بين المرتفقين بالإدارة.

جانب ثالث مهم، ربما أكثر أهمية من كل ما سبق، ولم يرد في جواب السيد الوزير، ويتعلق بإعمال وإشاعة مقومات وقيم الحكامة

المؤسساتية بمفهومها الشامل، ولما كنتكلمو على الحكامة المؤسساتية كنتكلمو على الافتحاصات وعلى التحقيقات، كنتكلمو على إطلاع الرأي العام الوطني بالنتائج ديال هاذ الافتحاصات، كنتكلمو على إشراك المجتمع المدني، كنتكلمو على إشاعة ثقافة عدم الإفلات من العقاب، هذه هي مقومات الحكامة المؤسساتية، اللي كنا كنتمناو من السيد الوزير يقول لنا اشنو دارت الحكومة فيها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، في حدود دقيقتين،

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بغيت في البداية نأكد للسيد المستشار المحترم على أن الحكومة ماضية، منقولش استئصال كيف ما جاء في... صحيح، ومن الصعب جدا أننا نعملو على استئصال هذه الآفة، لأن خص شوية الوقت شيء طبيعي، غير اللي بغيت نأكد على الإرادة السياسية القوية الآن، اللي كتنبع من أولا التوجيهات الملكية السامية، من التصريح الصريح الحكومي اللي تقدم أمام البرلمان من طرف السيد الوزير الأول، وبغيت كذلك نأكد على أن وباء الرشوة أو آفة الرشوة بصفة خاصة وآفة الفساد بصفة عامة هي في الحقيقة هي قضية الجميع، حكومة، برلمان، وكل مكونات المجتمع المغربي، بما فيهم النقابات، الصحافة، الجمعيات، المجتمع المدني إلى آخره، إذن علينا جميعا أن ننخرط من أجل التصدي لهذه الآفة المضرة ببلدنا، ولكي نجعل من بلدنا كيحتل واحد المرتبة مشرفة في الترتيب، خاصة فيما يخص البلدان الأقل رشوة على الصعيد الدولي.

وبالفعل كما جاء في سؤالكم، الحكومة المغربية شاركت في الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، والشيء الذي كان مميز خلال هذه الدورة، وهو أنه تم باتفاق جميع أعضاء الدول الأطراف اللي هي 120 دولة، لكي يحتضن المغرب هذه الدورة المقبلة، اللي غادي تكون إن شاء الله في أفق 2011، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الانخراط السياسي القوي ديال المملكة المغربية في استئصال أو في مكافحة هذه الآفة.

تكلمتو السيد المستشار عن الحكامة المؤسساتية، بغيت بالمناسبة كذلك نأكد لكم على أن بلادنا غادي تحتضن في نهاية الأسبوع الحالي "مبادرة الحكامة الرشيدة والاستثمار للتنمية بدول المغرب العربي وشمال إفريقيا" تحت رعاية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، واللي غادي تكون تحت رئاسة صاحب الجلالة نصره الله، واللي غادي تعرف حضور أكثر من 60 دولة، دول أعضاء في دول (MENA)، ودول أعضاء في (OCDE).

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، نتقدم لكم بالشكر على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة بخصوص قطاعكم.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة حول مصير مشروع قانون الجبل واستراتيجية تنمية المناطق الجبلية الغابوية ببلادنا، للمستشارين المحترمين: عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، لحسن بلبصير، أولعيد الرداد، عبد القادر قوضاض، لحسن قيشوحي، عبد المجيد الحنكاري، عياد الطيبي، عمر مكدر، عمر أدخيل، بناصر أزكاغ، عبد الله أشن، محمد الجوهري، سعيد أرزيقي، محمد الكبوري، البكاي بورجل، لحسن بوعود، وسيتكلف بالإجابة عن هذا السؤال السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات، الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

أود في البداية أن أشير إلى نقطة مهمة، وهي أسباب نزول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي جات باش تفك العزلة على واحد العدد ديال المناطق ، منها المناطق الجبلية الغابوية ، التي تعد خزانا كبيرا وطبيعيا بشريا ببلادنا ، حيث ها ذ المناطق يقطنها تقريبا ثلث الساكنة المغربية، ويؤطرها ما يقرب من نصف الجماعات القروية ببلادنا ، فضلا كذلك على مؤهلاتها وثرواتها المائية والغابوية.

وفي مقابل هذه المعطيات، نرى أن هذه المناطق الحيوية لا تحظى بالمجهود التنموي اللائق ، حيث تظل مع الأسف خارج خريطة السياسة التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للحكومة.

في هاذ الإطار سبق للحكومة منذ مرحلة التناوب التوافقي لسنة 1998 أن أعلنت عن إعداد مشروع قانون الجبل ليؤسس لرؤية تنموية مندمجة للمناطق الجبلية ، وللأسف بعد سنوات لازال هذا القانون، ولازال هذا المشروع خارج دائرة الضوء، مركونا في رفوف الحكومة.

ولهذه الغاية السيد الوزير:

1- نود أن نعرف ما مصير مشروع قانون الجبل ؟ وما هي خلفيات تعثره رغم ما بلغه من أهمية تنموية؟

2- ما هي استراتيجية الحكومة لتأهيل وتنمية المناطق الجبلية والغابوية ببلادنا، والتي تعيش عزلة ومعاناة مضاعفة في العالم القروي؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار ، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن هذا السؤال بالنيابة عن السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة ، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين المحترمين،

نيابة عن زميلي كاتب الدولة في الماء والبيئة، الذي تعذر له الحضور لأسباب طارئة، لأسباب حكومية، لي الشرف أن أنوب عنه للإجابة على سؤالكم.

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أتوجه بالشكر للسادة المستشارين المحترمين عن الفريق الحركي على طرحهم لهذا السؤال المتعلق بمشروع قانون المناطق الجبلية، وأخبركم أنه بعد الدراسة وتحليل معمق للإشكالية الخاصة بهذه المناطق، والآليات، وكذا القوانين الجاري بها العمل، اتضح أنه لا داعي لإصدار أي قانون إضافي، نظرا لأن الترسانة القانونية الموجودة كافية كإطار لوضع كل المشاريع بهذه المناطق، أي المناطق الجبلية والغابوية ببلادنا.

وهكذا، عملت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر خلال الست سنوات الأخيرة على إنجاز مشاريع للتنمية القروية المندمجة، بالمناطق الغابوية والمناطق المجاورة لها، بكل من أقاليم شفشاون، إفران، وخنيفرة، والحوز، بغلاف مالي قدره 900 مليون درهم.

وتهدف هذه المشاريع إلى التدبير المستديم للموارد الطبيعية، ومحاربة انجراف التربة بعلية الأحواض المائية، وتحسين مستوى عيش الساكنة بالعديد مكن الجماعات القروية.

وبخصوص حماية وتنمية الغابات، فقد تمت صياغة المخطط العشري 2005-2014 للمندوبية، والذي يرتكز على المحاور التالية:

1- تكثيف برامج تجديد الغابات الطبيعية بهدف الحفاظ على ديمومتها، وقد بلغت الإنجازات على مستوى المساحات المشجرة 40000 سنويا، ولا على نوعية ونسبة النجاح، والأصناف المحلية متأقلمة، نتائج في مستوى الأهداف المسطرة؛

2- تنظيم وتأهيل سلاسل الإنتاج، وخاصة منها ما يتعلق بالمواد أي الأعشاب الطبية والعطرية، مع تجديد واستمرارية الموارد الغابوية، التي عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة؛

3- تقوية تأطير وإمكانية التدخل في مجال اليقظة والوقاية من حرائق الغابات، والأمراض ومكافحتها؛

4- المحافظة على التنوع البيولوجي، خصوصا على مستوى الفضاءات المحمية كالمنتزهات الوطنية والمواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية.

وفي هذا السياق جاء خطاب العرش لهذه السنة ليؤكد على ضرورة وضع إستراتيجية متجددة بهدف تنمية المناطق الجبلية، تستهدف تحسين ظروف عيش الساكنة الجبلية، والنهوض بمؤهلاتها الاقتصادية والثقافية والبيئية.

وتفعيلا للتعليمات الملكية السامية فقد قامت الحكومة بتكليف لجنة وزارية برئاسة السيد وزير الفلاحة والصيد البحري تنكب حاليا على بلورة هذه الإستراتيجية المتجددة لعرضها في أفق آخر السنة الجارية، على أن يشرع في تنفيذها ابتداء من السنة المقبلة بحول الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات، للأسف تظل غير كاملة لأن يجب هناك رؤية استراتيجية متكاملة اتجاه تنمية هذه المناطق الحيوية كما جاء في كلمة السيد الوزير، يجب كذلك أن نعرف من حيث التمويل والمتدخلين في هاذ القطاع الذي يتطلب برنامج وطني تضامني في مجال البنيات التحتية كالطرق والبنيات التعليمية والصحية والإدارية ومختلف المرافق الاجتماعية، إلى جانب كذلك صياغة واحد الخطة استثمارية لوضع مشاريع تنموية ملائمة في هذه المنطقة لتخفيف الضغط على الموارد الغابوية.

كذلك يجب إرساء قيم العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني في وضع نظام ضريبي خاص لهذه المنطقة في إطار تضامني كإعفاء المتابعين من ساكنة هذه المناطق من الدعائر المسلطة عليهم من جراء المخالفات الغابوية.

وضع بدائل للعيش تعفيهم من الحاجة إلى التواكل على تدمير التراث الغابوي والبيئي، ويجب كذلك تعميم برامج المبادرة التنمية الوطنية للتنمية البشرية، مع خلق آليات لتمويل هذه المناطق بالسلع في غياب الطرق والمسالك، واللي كتوصل للمواطنين بأثمنة جد مرتفعة.

ويبقى في الأخير طبعا، هذا هو المدخل الأساسي لهذه الخطة التنمية، هو إخراج مشروع قانون الجبل وتنمية المناطق الجبلية إلى حيز الوجود، واللي خصنا نعرفو هو تأطير أدوار المصالح الوزارية، ما هو دور الجماعات المحلية؟ وما هو دور كل المتدخلين حتى نضع الأجهزة الهيكلية الكفيلة بالسهر على صياغة البرامج التنموية في هذه المناطق، اللي بكل صراحة توجد في عزلة تامة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت فقط نأكد للسيد المستشار المحترم، على أنه في إطار تفعيل التعليمات والتوجيهات الملكية السامية، مباشرة من بعد خطاب العرش، كانت هناك سلسلة من الاجتماعات بمقر الوزارة الأولى، تحت رئاسة السيد الوزير الأول من أجل أجرأة وتفعيل التوجيهات الملكية السامية.

وفي هذا الإطار، كتجي هاد اللجنة الوزارة، واللي كتضم في التشكيلة ديالها كل القطاعات اللي تطرقتو لها: التجهيز، الصحة، بطعبية الحال وزارة الفلاحة اللي هي ترأس هاد اللجنة، واللي هي بصدد إعداد واحد الإستراتيجية وطنية لتنمية هاد المناطق الجبلية والغابوية ببلادنا.

لما جاء الخطاب الملكي، وبعدما تبين أن الترسانة القانونية الموجودة الآن هي كافية كإطار قانوني إلى بغينا بالفعل نوضعو كل المشاريع أو نفعلو المشاريع في هاد المناطق هي كافية، إذن الآن أصبح مشروع قانون الجبل متجاوز، الهدف منو هو يعطينا واحد الصورة، واحد الإستراتيجية، الآن الإستراتيجية تعد من طرف لجنة وزارية ، فيها كل القطاعات اللي تكلمتو عليها، وأن هاذ الإستراتيجية تكون جاهزة في أفق آخر السنة، على أساس إن شاء الله نشرعو في تفعيلها وأجرأتها بداية السنة المقبلة بحول الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمالنا لهذه الجلسة ، وهو موجه إلى السيد كاتب الدولة ل دى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية المجالية، حول أوضاع سكان المناطق الجبلية، للمستشارين المحترمين السادة : العربي خربوش، عبد اللطيف أوعمو، عبد الرحيم الزمزامي، جناح عبد العزيز، أحمد الرحموني، الحسن أكوجكال، محمد الزعيم، حسن الغزوي، عبد المولى حمري، محمد عذاب الزغاري، أحمد حاجي، فاروق شاهير.

ونعلن كذلك للسادة المستشارين أن السؤال الذي كان مدرجا قبل هذا الأخير تم تأجيله من طرف أعضاء الفريق الاستقلالي لوحدة والتعادلية، الكلمة الآن لبسط السؤال الأخير لأحد السادة المستشارين، تفضل السي العربي خربوش.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

فبعد المآسي التي عرفتها المناطق الجبلية بالبلاد في فصل الشتاء الماضي إثر التساقطات الثلجية الكثيفة، عرفت هذه المناطق عواصف صيفية أدت في الأطلس الكبير، وفي الجهات الجبلية الأخرى، إلى موتى وإلى فقدان السكان لأساس قوتهم ، وفقدان بعضهم للمأوى وخسارات كثيرة.

وهذه الظواهر التي سجلت هذه السنة والسنوات الفارطة تطرح إشكالية أوضاع المناطق الجبلية وسكانها في بلادنا، والتي تعاني من التهميش وعدم العناية الكافية.

لذا نتوجه إليكم، السيد الوزير المحترم، عما تنوي وزارتكم، ومن خلالها الحكومة ، القيام به ليس فقط لمعالجة الحالات الطارئة ، بل الانكباب الجدي على تحسين ظروف عيش وحياة سكان المناطق الجبلية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال

السيد عبد السلام المصباحي كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

بغيت نشكر السيد المستشار المحترم على السؤال نتاعو اللي يتعلق بأوضاع المناطق الجبلية ، وما يعانيه سكان هذه المناطق من عزلة وخصاص وضنك عيش نتيجة للتساقطات المطرية، نتيجة للفيضانات، ونتيجة كذلك للتساقطات الثلجية.

وبهذه المناسبة ميفوتنيش نذكر بالأهمية البالغة التي يوليها صاحب الجلالة في خطبه السامية لرهان التنمية القروية للمناطق الجبلية ، وخاصة خطابه الأخير بمناسبة عيد العرش، اللي دعا فيه الحكومة إلى وضع إستراتجية وطنية للنهوض بالمناطق الجبلية ، وهو الشيء اللي منكبقعليه الحكومة، بحيث أن هذه الإستراتجية غادي تكون موجودة إن شاء الله في نهاية هذه السنة ، وغادي يبدأ التفعيل ديالها في مطلع السنة المقبلة.

كما أنه ميفوتنيش نذكر بلي الحكومة كتبدل واحد المجهود كبير ومضاعف باش تدعم وتقوي التنافسية للمناطق الجبلية وت وهل الاقتصاد ديالها والمحافظة على المؤهلات الإيكولوجية البيئية ديالها من خلال العديد من البرامج العامة والقطاعية، اللي موجهة للعالم القروي بشكل عام.

وفي هذا الصدد، وبشكل قطاعي، اسمح لي أشير بلي الوزارة ديال الإسكان والتعمير والتنمية المجالية من نهار اللي اخذات على عاتقها مسؤولية تدبير صندوق التنمية القروية ، حرصت باش تجعل من هذا الصندوق رافعة لدعم المشاريع المندمجة وتفعيل المشاريع التنموية وفق مقاربة ترابية شمولية.

وفي هذا الإطار ، وتفعيلا لموارد صندوق التنمية القروية ، أعدت الوزارة واحد البرنامج استثماري برسم سنة 2009 اللي خصت لو 300 مليون ديال الدرهم، عدد كبير من المشاريع ديال هذا البرنامج تستهدف مجموعة من المجالات ذات الأولوية الترابية الخاصة في إطار من التضامن الترابي، وبالتحديد المناطق الجبلية اللي عانت في السنة الماضية من وضعية العزلة وقساوة الظروف الطبيعية، اللي مست الكثير من المناطق الجبلية ببلادنا، وهاك ذا تم تخصيص أكثر من 50 مليون ديال الدرهم كمساهمة من صندوق التنمية القروية لفائدة مجموعة من المشاريع التنموية المندمجة بإقليم أزيلال وبولمان وخنيفرة، وتتضمن مجموعة من الأنشطة اللي تتهم:

- بناء وترميم السواقي والمنشآت الهيدروفلاحية؛
- فك العزلة عن طريق تهيئة المسالك الطرقية؛
- تشجيع السياحة القروية؛
- تشجيع التمدرس؛
- تحسين الخدمات الصحية عبر المساهمة في بناء المدارس الجماعية.

وتم إعداد كذلك... الأطلس المتوسط الشرقي بغلاف مالي يصل إلى 40 مليون درهم.

كما أن الوزارة شرعت في وضع استراتيجية حول التنمية الترابية المستدامة بالأطلس الكبير، بالإضافة إلى ما تقوم به الوزارة حاليا من إعداد وإنجاز الدراسات والبرامج في ميدان التنمية المحلية بالمناطق

الجبلية، سواء في الوسط الحضري أو في الوسط القروي داخل هذه المناطق الجبلية.

ومن البرامج الكبيرة التي تعمل عليها وزارة السكنى، اللي هو واحد البرنامج ديال السكن بالقمم الجبلية والرحل، اللي تيستهدف المناطق النائية صعبة الولوج بواحد التكلفة تصل إلى مليون و 500 ألف درهم كشطر أول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس،

تنشكرو السيد الوزير على الجواب ديالو واللي تنأكدو على السيد الوزير، وهو تفعيل هاذ البرامج الاستثمارية والمشاريع التنموية لأنه سكان المناطق الجبلية في حاجة إلى ذلك، وتنتمناو باش هاد السكن اللي اعلنتو عليه دابا، واللي هو الثمن ديالو مليون و 500، تنتمنى باش يفيد سكان المناطق لأنه تيعانيو، السيد الوزير، من هاد المشاكل ديال الأمطار، وديال الثلج.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب، تفضلوا السيد الكاتب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

شكرا السيد المستشار المحترم على تعقيبكم، فعلا أنه هاد البرامج الاستثمارية ستفعل يعني الاتفاقيات التي تم إبرامها، وتم الانتهاء منها، وأنه البداية ديال العمل غادي تبدا فيما يتعلق بالبرامج الاستثمارية اللي تتهم المناطق الجبلية، ابتداء من هاد الشهر المقبل إن شاء الله، لأن غادي ندخلو دابا في العام.

فيما يتعلق بالسكن ديال قمم الجبل والرحل، قمنا بدراسة باش نعرفو الخصاص اللي كاين، والنوعية ديال هاد السكن، والناس اللي كيسكنوا هادي، هادي المدرسة ديال الهندسة، المدرسة الوطنية للهندسة كتقوم بدراسة اللي خصصنا لها ميلون و 500 ألف درهم، وهاد البرنامج هو برنامج كيتعمل مع عدد من الوزارات، منها يعني الوزارة ديال الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، وهادو كلهم منخرطين في هاد البرنامج ديال قمم الجبال والرحل، اللي تيهم جبال الأطلس الكبير والأطلس المتوسط على الواجهة الجنوبية الشرقية من الأطلس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد كاتب الدولة على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، وبهذا نكون قد أنهينا جدول أعمالنا.

أعلن عن نهاية الجلسة، ورفعت الجلسة، وشكرا للجميع.